



PROVISIONAL

A/34/PV 22
5 October 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الجمعة ، ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

ثم : السيد كوه (سنغافورة)

(نائب الرئيس)

— خطاب سعادة السيد هينك أ. ي. آرون ، رئيس وزراء جمهورية سورينام

— مواصلة المناقشة العامة [٩] :

ألقيت الكلمات من :

السيد جاكسون (غيانا)

السيد شيفيل (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

السيد سيهونيه (بلجيكا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72326/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

خطاب سعادة السيد هينك أ. ي. آرون ، رئيس وزراء جمهورية سورينام .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هذا الصباح سوف تستمع الجمعية العامة الى بيان

من سعادة السيد هينك أ. ي. آرون رئيس وزراء جمهورية سورينام .

أصطحب سعادة السيد هينك أ. ي. آرون رئيس وزراء جمهورية سورينام الى المنصة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انه ليسعدني أن أرحب بسعادة السيد هينك

أ. ي. آرون ، وأدعوه لكي يتحدث أمام الجمعية العامة .

السيد آرون (سورينام) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، نحن في جمهورية

سورينام ، نود أن نبدأ حديثنا بأن نعرب لك عن مدى ترحيبنا بانتخابك كرئيس لهذه الجمعية

العامة ، وهو شرف كبير نعتبره اشارة بقدراتك الدبلوماسية المشهود بها .

من المهم بالنسبة الى الأمم المتحدة أن ممثلاً لجمهورية تنزانيا المتحدة - وهو بلد وضعه

نفوذه الأدبي دائماً في طليعة القوى التقدمية - قد تم اختياره لادارة مناقشاتنا ومداولاتنا . وكأحد

الدبلوماسيين البارزين في مجال الدبلوماسية المتعددة الاطراف ، فانك قد لعبت دوراً أساسياً في

عملية تصفية الاستعمار . وكرئيس للجنة الاربعة والعشرين ، فان تأثيرك الايجابي قد شعرنا به عبر

السنين في مجالات أخرى من مجالات نشاط الأمم المتحدة . وانني لواثق في أن مداولاتنا ومناقشاتنا

سوف تبلغ مستوى أعلى بفضل خبرتك وشخصيتك الفريدة .

وأرجو أن تسمح لي بانتهاز هذه الفرصة كي أعرب عن عميق تقديرنا للمقدرة القيادية الفذة

التي تمثلت في سلفك السيد اندلسيوليفانو ، الذي رأس الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

وأود أيضاً أن أشيد بالأمين العام السيد كورت فالدهايم للكفاءة والأمانة اللتين استمر بهما

في ادارة أعمال منظمنا كي يتحقق التعاون الأفضل بين الأمم ، والحفاظ على السلم العالمي وتعزيزه .

ان وفد بلادى يرحب بسانت لوسيا بيننا كدولة مستقلة ذات سيادة . وبهذه المناسبة السعيدة ، فاننا نهنيء قلبيا حكومة وشعب سانت لوسيا على عضويتها في منظمتنا العالمية . اننا على يقين من أن هذه الدولة سوف تساهم مساهمة كبيرة في ترجمة أهداف ومبادئ الأمم المتحدة الى حقيقة واقعة .

منذ عام ، عندما تحدثت في الجمعية العامة ، كان من دواعي الشرف لي أن أعرب عن وجهة نظر حكومة سورينام بالنسبة للمشاكل الخطيرة التي تواجهها اليوم وقلت في هذه المناسبة أن أعمال الدورة الثالثة والثلاثين تدور في خلفية من تزايد التوتر السياسي والاقتصادى ، مما يتيح فرصة محدودة للتفاوض .

خلال العام الماضي فان هذا التوتر لم يقل ، ومن جديد فاننا نجتمع في آونة يسودها القلق على الصعيد الدولي بالرفم من أن الشعوب في جميع أنحاء العالم تصبو الى السلام والى الاستقرار ، الا أنها تبدو بعيدة عن تحقيق هذه الأغراض .

ان الوضع القائم في العديد من مناطق العالم ، في جنوب شرق آسيا ، وفي الجنوب الافريقي ، وفي الشرق الاوسط ، لم تتغير للأفضل منذ اجتمعنا في شهر سبتمبر من العام الماضي . حتى في قارتنا ، فاننا شاهدنا القلاقل والاضطرابات العنيفة في دولة شقيقة هي نيكاراغوا . ولكن قوى الحرية وكرامة الانسان قد انتصر في النهاية ، ويحدونا الأمل الصادق في أن شعب نيكاراغوا بعد أن أسقط حكومة سوموزا سوف ينتصر أخيرا تحت قيادته البطولية بتحقيق السلم والرفاهية اللذين تطلع اليهما واراقد ما ٥٠ من أجلهما .

بالنسبة اليينا في امريكا اللاتينية فان أول أكتوبر سنة ١٩٧٩ كان يوما من السعادة البالغة وذا أهمية تاريخية ، ففي هذا اليوم أثبتت جمهورية بنما الشقيقة حقوقها السيادية على جزء من أراضيها ، بادئة بذلك بازالة الآثار المتبقية التي ترمز الى السيطرة الاجنبية في قارتنا . ويحدونا الأمل في أن هذه الخطوة الأولى سوف تؤدى الى ممارسة حكومة بنما لسيادتها على اقليمها بالكامل في تاريخ لا يتعدى ذلك المنصوص عليه في اتفاقية سنة ١٩٧٧ . اننا في سورينام نشارك شعب وحكومة بنما سعادتهما وننتهز هذه المناسبة كي نعرب لهما عن أحر تهانينا .

نود أيضا أن نعرب عن جزيل تقديرنا للرئيس كارتر وللكنجرس في الولايات المتحدة الامريكية لما أبدياه من حكمة في معالجة هذه المسألة الحساسة .

ان الوضع في الجنوب الافريقي قد تدهور بصورة متزايدة عن طريق التكتيك الملتوى الذي تتبعه حكومة جنوب افريقيا لتعطيل أى حل سلمي لقضية ناميبيا . ان التغيير نحو التسوية السلمية في هذا الاقليم تحت اشراف الأمم المتحدة بيد وبعيد المنال وذلك في الوقت الذي تستمر فيه حكومة بريتوريا في تعطيل تنفيذ التسوية عن طريق التفاوض وفقا لمقترحات الدول الخمس الغربية الأعضاء في مجلس الأمن التي أدت الى اعتماد قرار مجلس الأمن رقم (٣١٤) الصادر في ١٩٧٨ .

في زمبابوى أيضا فان الأمل في التسوية السلمية لم يتحقق ، على عكس ذلك ازداد الوضع تعقدا منذ اقامة نظام جديد في هذا البلد بعد الانتخابات التي لم تتمكن أحزاب المعارضة - حزب (زاو) وحزب (زانو) من المشاركة فيها .

لأن هذه الاحزاب قد استبعدت من هذه الانتخابات لاستبعاد قبول نتيجة هذه الانتخابات كما لا نستطيع قبول شرعية الحكومة الجديدة المبنية على دستور يعطي حق النقض في البرلمان للأقلية البيضاء قليلة العدد ويحفظ لها سلطاتها في القوات العسكرية وفي قوات الأمن والاجهزة القضائية والخدمة المدنية .

لهذه الأسباب ، فان وفد سورينام يعترض بشدة على الاعتراف بحكومة سالزبورى الجديدة كما يعترض على الغاء العقوبات في هذه المرحلة . ولكننا ما زلنا نأمل في مخرج سلمي ونناشد كل الأطراف اتباع الأسقف موزيريو وأعضاء الجبهة الوطنية وكل من ينتمون الى الأقلية البيضاء أن ينضموا الى الجهود الرامية الى ايجاد حل من شأنه تجنب الحرب المدمرة القبلية في هذا الاقليم .

في هذا المجال ، فاننا نؤيد بالكامل الاتفاق الذي تم التوصل اليه بعد مؤتمر لوزاكا لدول الكومنولث في شهر أغسطس من هذا العام ، ويحدد الأمل الصادق في أن المباحثات الجارية الآن في لندن سوف تسفر عن دستور ديمقراطي مقبول للطرف المعنوية وأيضا للمجتمع الدولي .

ان النزاع في الشرق الاوسط ما زال يخيم علينا كسحابة قاتمة . فبدون تسوية سلمية شاملة تشترك فيها كل الاطراف المعنوية وخاصة الفلسطينيين سوف تبقى المشكلة كشبح مائل أمامنا ، وكلما أسرعنا بطرد هذا الشبح كان ذلك من الافضل تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

اننا في جمهورية سورينام ما زلنا على يقين من أن نجاح مباحثات السلام في الشرق الاوسط لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق المشاركة الكاملة لممثلي الشعب الفلسطيني - أى منظمة التحرير

الفلسطينية - ان هذه المفاوضات يجب أن تكون قائمة على حق شعب فلسطين في اقامة دولة مستقلة له ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، على حق اسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

ان العمليات العسكرية في الشرق الأوسط قد أدت الى مكاسب اقليمية لدولة على حساب دول أخرى ، كما اسفرت عن تزايد التوتر في هذا الجزء من العالم ، وأدت الى معاناة الكثير من الشعوب ، وفي هذا المجال نود أن نؤيد من جديد الفكرة القائلة بأن اكتساب الاراضي بالقوة لا يمنح أى حقوق .

ان حكومة بلادي تراقب باهتمام بالغ هذا النزاع المستمر ، ونود أن نؤكد من جديد على قناعتنا بأن حل مشكلة الشرق الاوسط يجب ان تقوم على قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ومن المهم بمكان ان نزيل الجمود القائم حاليا عن طريق استئناف المفاوضات بمشاركة كافة الاطراف فيها .

ان خطر نشوب الحرب يتزايد كل يوم مع تزايد وسائل التدمير . ان سباق التسلح امر غير محتمل ادبيا وماديا ، غير محتمل ادبيا لأنه يؤدي الى حالة من عدم الاستقرار والقلق ، وغير محتمل ماديا لأن استمرار تكديس الأسلحة في العالم وخاصة من قبل الدول العظمى يؤدي حتما الى تزايد الاعتماد على القوة ، وبالتالي الى تقويض قواعد القانون الدولي .

وبينما تستمر الدول العظمى في محاولة التفوق على بعضها البعض في مجال القوة المسلحة ، زالت تغريبها فكرة الضربة الأولى بالرغم من العلم بآثارها المساوية على المهزوم والمنتصر على السواء . ان الاحلاف العسكرية كحلف شمال الاطلسي ، وحلف وارسو ليست وحدها المعنية بهذه القضية . فان سباق التسلح لا يعنيها هي وحدها ، وليس احتكارا عليها .

وطبقا للمصادر الوثيقة ، فان النفقات العسكرية في دول العالم الثالث ، في افريقيا ، وآسيا وامريكا اللاتينية قد تضاعفت . فهذه الدول قد انفقت خلال هذا العقد على التسلح ثلاث مرات اكثر مما تحصل عليه في صورة معونة رسمية من اجل المساعدة في تنمية اقتصادها . وبينما تنتشر التكنولوجيا النووية السلمية ، تنتشر ايضا القدرة على انتاج الاسلحة النووية ، ولكن حتى الآن لا يوجد نظام عالمي للاشراف على انتشار الاسلحة النووية .

وخلال العقود القليلة الماضية ، تم ابرام عدد من المعاهدات والاتفاقات الهامة كمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، ومعاهدة قاع البحار ، والاتفاقية الخاصة بتحريم وتطوير وانتاج وتكديس الاسلحة البكتريولوجية والسامة وازالتها . ولكن الجهود التي بذلت حتى الآن في قضية نزع السلاح في اطار الامم المتحدة لم تكن كافية بصورة عامة ، واتسمت بالتردد وبعدم حماس القائمين بها .

ان انعقاد الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة في العام الماضي وهي الدورة الاولى المكرسة لنزع السلاح ، امر شجعنا على الاعتقاد بأن الهدف الاساسي ليس مجرد ابرام

اتفاقيات او معاهدات محددة . علاوة على ذلك ، فبينما تم في هذه الدورة اتفاق عام فسي الرأى حول برنامج عمل ، الا ان هذه الدورة اوضحت الاختلاف البين بين الدول النووية وغير النووية بالنسبة لموضوعات هامة كمنع انتشار الاسلحة النووية والعلاقة بين نزع السلاح النووى والتقليدى ، وموضوع توفير ضمانات بتقدم استخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها ضد الدول غير النووية . ان عدم وجود اتفاق بالنسبة لهذه المشاكل المصيرية لا يبشر بالخير بالنسبة للمستقبل .

ويجب ان نستمر في اطار الامم المتحدة ، وخاصة في اطار اجهزة التفاوض والمناقشات التي انشئت اثناء تلك الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، ويجب ان نسمى الى الحد من مختلف انواع الاسلحة . ان وفد سورينام يعتقد انه يجب علينا فوراً ان ننظر في موضوع تحريم كافة انواع تجارب الاسلحة النووية . وبالإضافة الى ذلك ، نعتقد انه يجب التوصل الى اتفاقات اقليمية لتحريم الاسلحة النووية وفقاً لما نصت عليه معاهدة " تلاتيلوكو " .

ان معاهدة تلاتيلوكو - وينطبق ذلك ايضاً على التوقيع على اتفاقية سولت الثانية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - معاهدة تبشر بالخير فيما يتعلق بسياسة نزع السلاح على الصعيد الدولي . لقد وقعت كافة الدول النووية على البروتوكول الثاني الاضافي لمعاهدة تلاتيلوكو ، بينما البروتوكول الاول لم توقع عليه فرنسا والولايات المتحدة . ان حكومة الأرجنتين قد اعربت في عدة مناسبات عن نيتها في التصديق على تلك الاتفاقية ، مما يجعلنا نعتقد ان معاهدة تلاتيلوكو سوف تصبح اول اتفاقية لا نووية اقليمية فعالة لتحريم الاسلحة النووية .

ان حكومة بلادي تتابع باهتمام المفاوضات الدائرة في لجنة نزع السلاح بشأن اسلحة الدمار الشامل الاخرى والتي نرجو ان تؤدي الى التوقيع على اتفاقية لتحريم وازالة الاسلحة الكيماوية والاشعاعية . وفي هذا الشأن فاننا نرحب بصورة خاصة بمقعد مؤتمر للمفوضين في جنيف خلال شهر ايلول / سبتمبر بشأن تحريم استخدام بعض الاسلحة التقليدية او الحد من استعمالها ، تلك الاسلحة التي قد يكون لها آثار ضارة وعشوائية .

وبالرغم من انني اعترف مسروراً بأنه منذ الحرب العالمية الثانية قد تحققت قيم ايجابية في تسوية بعض المشاكل الدولية في اطار الامم المتحدة ، الا انه يجب ان نأخذ في الاعتبار انه في ضوء الحقائق الجغرافية والسياسية الجديدة ، فان دور منظمتنا في حل المنازعات الدولية قد اصبح

محدوداً .

ومما يؤسفنا كحقيقة من حقائق الحياة انه لا في الجمعية العامة ، ولا مجلس الامن ، تقرر البت في بعض المشاكل العالمية الحادة . ومما يثير قلقنا على وجه الخصوص اضطرارنا الى الاعتراف بمدى صغر الدور الذي تلعبه الامم المتحدة في حلها للمشاكل . ان الرأي العام الآن لا يركـز اهتمامه اساسا على ما يحدث في نيويورك ولكن على ما يحدث في بعض العواصم . ان بعض الدوائر تميل الى ايعاز ضعف منظماتنا الى الميثاق اساسا .

وبالرغم من ان ميثاق الامم المتحدة كأي جهد بشري آخر غير كامل ، وأنا اشير الى حقوق النقض الذي تمارسه الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، بالرغم من ذلك ، لا يوجد اساسا شيء خاطيء في الميثاق في حد ذاته .

وفي رأينا ان السبب الاساسي لاهتزاز صورة الامم المتحدة هو عدم تنفيذ قراراتها من قبل الدول الاعضاء ، والاتجاه المتزايد الى ابعاد القضايا الهامة عن مجال نفوذها .

هذا الاتجاه الى حد ما ، يرجع اقتناع عام ، الا وهو ان الامم المتحدة غير قادرة فـي اجراءاتها على معالجة مشاكل عالمنا المعاصر بفاعلية . ولكننا نستطيع ان نتخذ اجراءات عملية تؤدي الى تحسن ملموس وسريع في اجراءات الجمعية العامة ولجانها الاساسية ووكالاتها المتخصصة ، والمنظمات التابعة لها .

ويمكن ان يتحقق ذلك عن طريق انهاء جميع المناقشات العامة باستثناء حق المناقشة العامة في هذه القاعة .

ان المناقشات العامة في رأينا قد تسببت في تأخير لا لزوم له للمفاوضات ، وفي اتخاذاً القرارات في مؤتمر بومينسايروس الخاص بالتعاون الفني بين البلدان النامية في العام الماضي . ومؤتمر التنمية والتجارة في مانيلا ، ومؤتمر فيينا الأخير المعني بالعلم والتكنولوجيا . وفي العديد من دورات مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار . هذه المناقشات في حالات كثيرة أدت من وجهة نظرنا الى تكرار البيانات التي تم الادلاء بها من قبل ، وقللت من الوقت المتاح للمفاوضات المحددة بغية التوصل الى اتفاقات .

ان وقدى لذلك يقترح أن توزع كتابة مضامين البيانات السياسية العامة قبل تلك المؤتمرات أو خلالها ، وهكذا يمكن أن نخصص أقصى ما يمكن من الوقت المتاح للمفاوضات ولاتخاذ القرارات . وأود أن نوصي أيضا بالحد من عدد القرارات التي يلقي تنفيذها عبئا ثقيلًا على الجهاز الإداري للدول الأعضاء وخاصة بالنسبة للدول الصغيرة . وفي نفس الوقت ، فاننا نشك في فعالية الكثير من هذه القرارات .

ان فعالية منظماتنا يمكن أن تزداد اذا ما اعتمدت الجمعية العامة العديد من توصيات اللجنة الخاصة المعنية بترشيح اجراءات الأمم المتحدة وتنظيمها .

وبالإضافة الى ، فان مساهمة الأمم المتحدة في بعض مجالات النزاع محدودة بسبب عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض أعضائها فيما يتعلق باتخاذ الاجراءات المطلوبة عندما يكون ذلك ممكنا . وعلى سبيل المثال ، فانه مما لا يتمشى مع كرامة الأمم المتحدة أن نبقى بدون اتخاذ الاجراءات فيما يتعلق بفرض العقوبات الشاملة على جمهورية جنوب افريقيا ، بينما ينص الميثاق على حق مجلس الامن في اتخاذ اجراءات في مثل هذه الحالة التي تنطوي على خطر يهدد السلم والأمن الدوليين . وكمثل لبلادي ، فانني مرة أخرى أؤكد على ضرورة فرض عقوبات الزامية على جنوب افريقيا وهو قرار يعتبر واجبا أدبيا وقانونيا بالنسبة الى مجلس الامن .

ومن ناحية أخرى ، فان الترتيبات التي اتخذها في وقتها الأمين العام للأمم المتحدة لعقد اجتماع في شهر تموز/يوليه الماضي ، اشتركت فيه . دولة لمناقشة اجراءات معالجة مشكلة اللاجئين في جنوب شرقي آسيا ، ان هذه الترتيبات عززت من صورة منظماتنا العالمية .

ان الاحداث السياسية في هذا الجزء من العالم قد ترتبت عليها مشكلة لاجئين ذات ابعاد

كبيرة . الا أن مهمة التخفيف من معاناة هؤلاء اليوساء مشكلة يجب أن تعالج دون أى دوافع سياسية ، بل تعالج على اساس انها مشكلة انسانية بحته . وان اقول ذلك ، فانني أود أن أعرب عن اعجابنا بما قام به مكتب المفوض السامي للاجئين . ذلك أن عمله هذا يستحق التقدير ، وهذا ما يجب أن يفخر به هذا المكتب .

انني لا انسى ان بعض الدول قد قدمت تضحيات كبيرة لمساعدة اللاجئين الذين دخلوا أراضيها ، وبلادى على سبيل المثال ، على استعداد لاستيعاب عدد من اللاجئين . وان برلمان جمهورية سورينام اعتمد قرارا في هذا الاتجاه ، وحكومتي الآن يصدر وضع الخطط اللازمة . اننا لا نستطيع ان ننكر انه عندما تفشل منظمتنا العالمية في معالجة المشاكل الخطيرة سواء كانت ذات طابع سياسي أو اقتصادى ، فانها بذلك تفقد هيبتها في العالم أجمع . وان تزايد القرارات لن يستطيع ان يخفي الحقيقة السافرة . ومن ناحية اخرى ، ففي الوقت الذى نوجه فيه هذا النقد ، يجب ألا ننفل أن أهمية النجاح الذى تحرزه الأمم المتحدة لا تقدر في كثير من الأحيان بما فيه الكفاية . لقد حدثت منازعات كان من الممكن ان تؤدى الى استخدام القوة لولم تدخل الأمم المتحدة ، وفي حالات اخرى فان مجرد وجود الأمم المتحدة ومسؤوليات الدول الاعضاء قد قضت على التوتر بين الاطراف المعنية مما جعل من الاسهل التوصل الى حلول سلمية مشرفة . ان الرأى العام الذى يتابع باهتمام كبير المشاكل المتعلقة بسلام العالم يتابع باهتمام بالغ العمل السياسي للامم المتحدة ، ونتيجة لذلك ، كثيرا ما ينفل ما تحققه الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من نجاح في المجالات الفنية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية .

وفي ضوء ما تقدم ، أود مرة أخرى أن اعرب عن التزام حكومة سورينام بمبادئ الميثاق ، وهدف الاخاء بين البشر ، وهو الهدف الذى أدى الى انشاء منظمتنا .

ان ازمة اقتصادية خطيرة تهددنا ، كما يلوح شبح الحرب الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة . ونسأل بدهشة هل الأمم المتحدة وأجهزتها التابعة سوف تتمكن من البقاء كأداة سياسية لتوجيه العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة عادلة . ان المفاوضات السابقة والحالية بين الدول المتقدمة والدول النامية قد أدت الى الشعور بخيبة الأمل لانها لم تتوصل الى حلول قاطعة وعادلة ، ولم تسفر عن اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ومن حقائق الحياة أن مستقبل الاغلبية

الساحقة من الدول النامية تقرره الى حد كبير الآن الدول الصناعية الكبرى ، والدول المنتجة للبتروول ، ولا يجب ان تكون هناك محاولات لاختفاء هذه الحقيقة .
ان أحد الأهداف الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي نادى به حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة في الجزائر سنة ١٩٧٣ هو تحقيق النمو السريع في الدول النامية ، حيثي تستطيع هذه الدول ان تشارك بصورة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة مع الدول الاخرى ، في حل المشاكل الاقتصادية الدولية .

ان مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد كان محل تفسيرات متعددة ، ويمكننا ان نستخلص نتيجة واحدة هي أن السنوات الخمس الأخيرة قد تميزت بالجهود للحد من اعتماد الدول النامية على مصالح الدول الصناعية ، كما تميزت بمحاولة الدول النامية تحقيق التقدم والاعتماد على الذات . وبدون ان نتجاهل قرارات الجمعية العامة ونتائج المؤتمرات الهامة التي عقدت في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فانه مما يثير قلقنا أن العديد من تطلعات الدول النامية والتزامات بعض الدول الصناعية لم يتم الوفاء بها حتى الآن .

ان عدم التوازن وعدم التكافؤ بين البلدان الصناعية والبلدان النامية لا يزال قائما فسي العلاقات الدولية الاقتصادية ، ومعونة الانماء الرسمية ، والمساعدات طويلة الأجل الأخرى لم تنجح في تحقيق تثبيت أسعار السلع الأساسية عن طريق انشاء صندوق مشترك مناسب لا يزال حتى الآن في مرحلته الأولى .

وفي نفس الوقت ، فان الكساد الاقتصادي المستمر ، وضيوط التضخم والبطالة ، وصعوبات ميزان المدفوعات قد زادت من تعرض الدول النامية للخطر وهنا ، أود أن أشير بصورة خاصة الى البلدان النامية غير المنتجة للبتروول ومن بينها بلادي . ان الهوة التجارية الجماعية لهذه البلدان قد اتسعت بسبب تزايد اختلال ميزان مدفوعاتها وارتفاعه من ٣٤ بليون دولار في عام ١٩٧٧ الى ٥٣ بليون دولار في العام الماضي . كما ان الزيادة الكبيرة في أسعار البتروول لم تؤد فقط الى اختلال حساباتها بل ساهمت أيضا في زيادة أسعار السلع المصنعة التي تستوردها تلك البلدان مما حد بالتالي من عائد صادراتها .

ولقد أشار المندوبون المختلفون الى ظاهرة الحماية حيث ان اجراءات الحماية التي تطبقها البلدان الصناعية تحد من موارد البلدان النامية الناتجة عن الصادرات . فالى جانب اجراءات الحماية المباشرة هناك اجراءات أخرى متنوعة تفرضها تلك البلدان ، كالمعايير الصناعية ، والقواعد الصحية ، والاجراءات الحكومية ، والاعانات الخاصة بالانتاج المحلي ، الى آخر كل هذه الاجراءات .

اشاء الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للانماء والتجارة (الاونكتاد) في مانيلا ، استطاعت البلدان النامية والصناعية أن تتوصل الى اتفاق بشأن خطة عمل للمواءمة الهيكلية المتصلة بالتجارة والاجراءات والسياسات لمعالجة مشكلة الحماية . لكن لم يتضح متى وكيف ستنفذ خطة العمل هذه ؟ لذا فسنحتفل بحكمنا على هذا الأمر .

ان البلدان النامية يجب أن تأخذ في اعتبارها ان الحقائق السياسية اليومية المؤثرة أو حتى المحددة للنشاطات الحكومية في البلدان الصناعية تضع في المقام الأول بمصالحها الداخلية وتقدمها على التزاماتها ازاء البلدان النامية ومع ذلك ، فعلى المدى الطويل ، لا نعتقد ان مثل هذا الموقف سيساعد على حل المشاكل التي تواجهها البلدان الصناعية ، كما ان هذا الموقف ينفذ التكافل بين الامم وبين مصالحها . وفي هذا الصدد ، فاننا نوافق تماما على ما أعلنه

رئيس البنك الدولي في الدورة الخامسة (للاونكتاد) ان قال ان اجراءات الحماية ليست الوسيلة للحفاظ على مستويات الدخل والعمالة ، انها تنجح فقط في تحويل النفقات الخاصة قصيرة المدى الممكنة الى خسائر طويلة الأجل في المجال الاجتماعي .

هل هناك أى سبب للتفاؤل بعد هذا التقييم القاتم لمدى المشاكل التي تواجههم البلدان النامية ؟ في رأينا ، ان المصالح الخاصة الاقتصادية بعيدة الأجل سوف تجعل من الضروري للبلدان الصناعية بما في ذلك البلدان ذات الاقتصاد المخطط أى اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ودول شرق أوروبا ، ان تتفاوض بمزيد من التفهم مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلدان النامية . ونحن نقيم هذا الرأى على احتياج الدول الصناعية ليس فقط للبتترول ، ولكن أيضا للمواد الخام والوصول الى الأسواق الأجنبية وفرص الاستثمار في العالم الثالث .

ان عدم وجود جهاز يتولى توجيه كل هذا في العالم النامي كان حتى الآن أحد الأسباب الخطيرة للأثر القليل لمبادرات البلدان النامية مع العالم المتقدم .

انه لمن الأهمية الحيوية للأمم النامية ، من خلال مجموعة ال ٧٧ ؛ أن تعد مواقفها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة . ويمكن أن يعزز ذلك عن طريق انشاء أمانة دائمة لمجموعة ال ٧٧ للاضطلاع بالأعمال التحضيرية الضرورية للتحليل ، والقيام بأعمال التنسيق والتخطيط . والخبرة التي اكتسبتها منظمة التعاون والانماء الاقتصادي تؤكد قيمة مثل هذه الطريقة في معالجة المشاكل . ان مقترح انشاء مثل هذه الأمانة الدائمة ليس اقتراحا جديدا ، ولكنه لم يعالج حتى الان بحسم ، ويحدونا الأمل في ان مجموعة ال ٧٧ سوف تتخذ قرارا ايجابيا عما قريب في هذا الشأن .

ان الأمين العام لمنظمتنا في بيانه الأخير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الصيفية في جنيف ، لفت انتباه الدول الأعضاء الى مشكلة الطاقة . ومن المسلم به ان توفير البترول وأسعاره من الأمور ذات الأهمية القصوى بالنسبة للاقتصاد العالمي ، كما ان هذا الموضوع يعتبر عنصرا أساسيا في توازن ميزان مدفوعات جميع البلدان ، وخاصة البلدان النامية غير المنتجة للبتترول . وعلى خلاف البلدان النامية ، فان البلدان الصناعية ، ذات الحظ الحسن لأن لديها الموارد المالية والمعرفة التكنولوجية في وضع أفضل لتطوير موارد جديدة ومتجددة للطاقة . لذلك ،

فانني أود أن أناشد كافة الدول الأعضاء ، لكن بصورة خاصة الدول النامية غير المنتجة للبترول ، ان تبدأ الآن بالاعداد لمؤتمرا الام المتحدة المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي سيعقد في عام ١٩٨١ .

وفي هذا الاطار ، فان وفد بلادي يؤيد من صميم قلبه مقرر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الصادر في اجتماعهم الأخير في هافانا ، والذي يقضي بمناقشة قضية الطاقة في اطار المفاوضات العالمية من خلال الام المتحدة ، وبمشاركة جميع البلدان مع ربط هذا الموضوع بالقضايا الأخرى ذات الصلة كمشاكل التنمية للبلدان النامية ، والاصلاحات المالية والنقدية وهكذا .

عقب مؤتمر هافانا ، أوصت اللجنة الجامعة الجمعية العامة باعتماد اقتراح تقدمت به مجموعة ال ٧٧ تمشيا مع قرار حركة عدم الانحياز ، وقد اقترح ، على وجه التحديد ، أن تجرى مفاوضات عالمية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المحدد لها عام ١٩٨٠ ، مما قد يكون له اثر كبير على استراتيجية الانماء في العقد الانمائي الثالث . وهذا البند سيكون ذا أهمية كبيرة ان لم تكن له فعلا أهمية هاسمة في انجاح اعمال هذه الجمعية . انه يدخل مشكلة الطاقة بصورة شاملة في الاطار الأعم للتنمية . وهذا يعتبر خروجاً هاماً عن الأسلوب الذي بمقتضاه بدأ ان من الممكن معالجة هذه المشكلة على حدة .

ان وفد بلادي يرحب بهذا المقترح ويعتبره تقدماً كبيراً ممكناً وسوف نوليه تأييدنا القوي . اننا نعتبر مشكلة الطاقة كجزء حيوي من مستقبلنا الانمائي ، وبالرغم من اننا ندرك ان التوصل الى اتفاق لن يكون سهلاً فانه يحدونا الأمل في احراز التقدم في الاقلال من الأعباء الثقيلة التي تتحملها البلدان غير المنتجة للبترول .

وفي هذا الاطار ، فاني أؤيد قلبيا اقتراح الرئيس جوزيه لوبيز بورتيللو ، لاعتماد خطة عالمية للطاقة تهدف الى جعلنا ننتقل من مرحلة الى مرحلة جديدة . اننا نؤيد كذلك اقتراح الرئيس بورتيللو ، بإنشاء فريق عمل يتألف من ممثلي الدول المنتجة للبتترول والدول الصناعية والدول النامية المستوردة للبتترول ، للاعداد لخطة الطاقة هذه .

ان الرئيس بورتيللو ان تقدم بهذا الاقتراح التاريخي ، قد أثبت من جديد التزام بلاده العميق بحل مشاكل البشرية .

ان بلادى قد شاركت بصورة فعالة في المباحثات الدائرة حاليا بشأن قانون البحار ، وذلك لأن حكومتى تعتقد أن معاهدة لقاع البحار متوازنة وشاملة هي الوحيدة التي سوف تمكننا من تجنب التكاليف على استغلال ثروات قاع البحار فيما يتعدى السيادة الوطنية .

ان المؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن قانون البحار ، قد حقق دون شك ، تقدما ملموسا في عدة مجالات . ومن ناحية أخرى ، فان نتائج المفاوضات التي جرت حتى الآن كانت محدودة في بعض المجالات ، وبصفة خاصة اذا ما تذكرنا أن المؤتمر قد عقد لمدة ٦٣ أسبوعا خلال الست السنوات الماضية . هناك العديد من القضايا التي لم تحل حتى الآن ، رغم المقترحات التوفيقية التي قدمت الى مجموعات العمل الرئيسية . ان المشاكل المتعلقة التي تختص بتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول المتجاورة أو المتقابلة ، تعتبر مثلا واضحا على عدم توفر الرغبة في ايجاد حلول توفيقية .

أما فيما يتعلق بالنظام العادل لاستكشاف واستغلال موارد قاع البحار فيما يتعدى حدود السيادة الوطنية ، فان وفدى يؤكد أن أحد أهم أهداف المؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن قانون البحار ، هو ترجمة مفهوم التراث المشترك للانسان الى مجموعة من القواعد تأخذ في الاعتبار مصالح واحتياجات الدول النامية . ومما يشعرننا بخيبة الأمل ، أن نلاحظ أن هذا المؤتمر لم يفهم حتى الآن المغزى الحقيقي لهذا المفهوم . ان حكومتى يحدوها الأمل في أن المؤتمر سوف يتمكن من حل هذه المشاكل في المرحلة الأخيرة من عمله في الأشهر المقبلة .

ومنذ أن حققت بلادى استقلالها ، فانها لم تتردد مطلقا في مجال السياسة الخارجية في اتباع خط سلوك أملتة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويتمشى مع أهداف حركة عدم الانحياز التي

أصبحنا عضوا فيها أثناء المؤتمر الأخير لرؤساء الدول والحكومات الذي عقد في هافانا .

ان ارتباطنا العميق بالدول الشقيقة في أمريكا اللاتينية وفي منطقة الكاريبي ، قد أثار في كل حالة تعاطف بعض الدول ، التي أعرب لها عن شكرى نيابة عن البلد الذي أمثله وباسمي شخصيا . كما يسعدني في هذه المناسبة أن أقول الى أى حد كنا نشعر بالرضا لأن مبادئ حسن الجوار والعلاقات الودية قد تأكدت خلال زيارتي لغيانا في حزيران /يونيه من هذا العام . ان تلك الزيارة قد أكدت مرة أخرى أن حسن النية والتفاهم المشترك ، يمكن أن يسفرا عن التعاون المنسق والفعال بين الأمم .

ان الأمم ، فرادى - وفي الواقع جميع المؤسسات البشرية - يجب أن تمر بمراحل صعبة في حياتها . اننا يجب أن نواجه جميعا حقيقة أنه في مجرى الأحداث ، قد ارتكبت الأخطاء ولا زالت ترتكب . ان المجتمع الدولي في المجال السياسي والاقتصادى ، قد واجه مصاعب خطيرة وعظيمة عرضت للخطر أجهزة التعاون الدولي . وبالاعتراف بوجود هذه الصعوبات ، فانه يمكن أن توجد لدينا رغبة سواء فردية أو جماعية في التغلب على تلك الصعوبات بطريقة واقعية .

ويحدوني الأمل اننا في المستقبل ، وان ننظر الى عالمنا في هذه السنة ، لن نعتبرها سنة نكسة وقلق ، بل نعتبرها سنة نتخذ فيها خطوة حاسمة تقربنا من السلام ، وتقربنا نحو نوع أفضل من التفاهم الذي بفضلله يمكن أن نحقق مستقبلا أفضل في ظل السلام .

أصطحب سعادة السيد هينك أ. ي. آرون ، رئيس وزراء جمهورية سورينام من المنصة .

مواصلة مناقشة البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد جاكسون (غيانا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، انني ان أقدم اليكم تهنيتي على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة ، فان هذا لا يعتبر بالنسبة الي مجرد وفاء بتقليد معروف . ان روابط التضامن الأخوي العظيم بين بلدينا والتطلعات التي يشترك فيها شعبانا هي مصدر فخر وسرور تشعر به غيانا بتوليكم هذا المنصب الرفيع . وبالإضافة الى ذلك ، فان انتخابكم هو اعتراف بالتزامكم الذي لا يتزعزع بمقاصد وأغراض ميثاق هذه المنظمة ، وبما لكم من خبرة واسعة ، وما تتميزون به من مواهب كبيرة ومهارات عظيمة ؛ وقبل كل شيء ، ما تتمتعون به من بصيرة ورؤية واسعة كأنسان يجاهد من أجل عالم يختلفي منه الاستغلال ويستطيع كل انسان فيه أن يحقق ذاته .

وانا سمح لي بأن أتجه اتجاها شخصيا أكثر من ذلك ، فانني أود أن أشير بمزيد من الاغتياب الى الأعوام التي عملت فيها معكم في هذه المنظمة . ان هذه الذكريات تدعم قناعتنا بأنه في ظل توجيهكم ونصحكم ومشورتكم ، فان أعمال هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة سوف تكمل بالنجاح والفعالية .

وأود أيضا في هذه المرحلة أن أسجل تقدير غيانا لتلك الرزانة والحكمة التي قام بها سلفكم سعادة انداليسيو لبيغانو من كولومبيا ، في توجيه أعمال الدورة الأخيرة ، وللنجاح الذي اقترنت به جهوده .

اذ نتطلع الى العام الماضي ينبغي ان نذكر بشعور من الحزن وفاة زعيمين من زعماء العالم النامي السيد / هواري بومدين رئيس جمهورية الجزائر والسيد اجوستينو نيتو رئيس جمهورية انغولا الشعبية . ان ذكراهما سوف تبقى هيئتا يتحدث الناس عن السلام والعدالة والتحرر الاقتصادي والاجتماعي .

وان ننظر الى العام القادم فانه يسرنا ان غيانا ترحب بانضمام الدولة الشقيقة من الكومنولث ومنطقة الكاريبي ، سانت لوسيا ، التي نشارك معها تاريخا مشتركا من مكافحة الاستعمار والاستغلال والتي نعمل معها عن كثب في مجالس المجتمع الكاريبي .

كما فعلنا في الماضي ، ان هذا النقاش العام يتيح فرصة لتحليل ظروف الانسان في لحظة معينة من الزمن . ومن الواضح ان المشاكل القديمة ما تزال على ما هي عليه . وهناك مواقف جديدة قد انبثقت تقتضي اهتماما دليا .

ان بقاء المشاكل القديمة وبزوغ مشاكل جديدة يخلقان الشك في القدرة الجماعية في المجتمع الدولي على وضع حلول وتنفيذها ان كثيرا من الاعلانات والقرارات وبرامج العمل التي تعكس تجاربنا وحكمتنا المشتركة قد تلاشت دون تنفيذ .

وفي هذه القاعة كانت نغمة تعرب عن الغموض والافتقار الى الشعور بالاتجاه الذي نسير فيه . بل ان البعض اعرب عن الشعور بان السفينة الدولية قد فقدت ريلانها وأخذت تهيم على وجهها فبي بحار مجهولة .

وربما كان التعبير عن هذه المشاعر ردود فعل تميز نهاية حقبة من الزمان عقد أو الف عام . ولكن ربما تكون جذور هذه المشاعر تكمن كذلك في طبيعة النظام الدولي والطريقة التي يقوم بها الممثلون القوميون وغير القوميون بالعمل سعيا وراء تحقيق أهداف غالبا ما تكون متعارضة .

ولكن لم تكن جميع الأصوات التي استمعنا اليها من هذه المنصة تعرب عن هذا الشعور باليأس والغموض . اننا في حاجة الى التمعن مليا في اسباب ردود الفعل المتباينة هذه .

وفي رأي غيانا انه ينبغي ان ينشأ عن هذا النقاش العام تحديد للقيود المفروضة على التعاون الدولي والعقبات في طريق تنمية قدر اكبر من التفاهم الدولي . واذ ما تحقق ذلك ، واذ كان هناك قدر من توافق الآراء ، فان هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة سوف تمثل منعطفًا حقيقيًا في الشؤون الانسانية .

ولا يمكن لأحد أن يعارض في ان اكبر ثورتين في هذا القرن هما ثورة ١٧ تشرين الأول / اكتوبر في الاتحاد السوفياتي والثورة التي أعقبت الاستعمار والتي مايزال نبضها يتردد في الأوساط الدولية . ان الاولى لم تتح استراتيجية بديلة للتنمية الداخلية للمجتمعات فحسب بل أعلنت ايضاً نظاماً جديداً تماماً من القيم واجهه ذلك الشكل المسيطر من التنظيم الدولي . وكانت اكبر نتائج هذا التحدي الحرب الباردة . لكن حقيقة هذا التحدي ، بالرغم من انها في شكل مختلف ، لا تزال مستمرة الى يومنا هذا .

والثورة الثانية تشمل غالبية أعضاء هذه المنظمة . ولا تزال تشرى المجتمع الدولي عن طريق بعثات وخبرات شعوب مختلفة . وقد دعمت هذه الثورة العالمية التي تقوم على اساس المساواة فسي السيادة وجعلت مفهوم المجتمع الكوكبي ممكناً . وفوق كل شيء فان الافصاح عن الملامح المشروعة واهداف الثورة الثانية قد القى بالضوء على الوفرة المنتفاة التي تنعكس في الفصل بين الشمال الغني والجنوب حيث يعيش الفقراء في ظل هذه الحقائق .

هاتان الثورتان سجلتا تقدماً نحو وضع صبغة ديمقراطية على النظام العالمي ومارستا تأثيراً على النظام الدولي وهو نظام تستطيع فيه هذه المنظمة العالمية للأمم المتحدة ان ا ما احسن استخدمها ان تلعب دور القيادة فيها .

والى حد كبير فان رغبة الدول بعد الاستعمار في دعم استقلالها ، وفي القضاء على الامبريالية والاستعمار واقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة وفي خلق ظروف السلام الآمن تمثلت في سياسة عدم الانحياز .

ولكن بينما نجد ان هاتين الثورتين كانتا عالميتين في نطاقهما وفي التحولات التي حققتها فان التراث الراهن في النظام الدولي يتميز بالانشقاقات العميقة والاضطرابات . ان هذه التعقيدات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم تتضمن بقاء الامبريالية بهياكلها التابعة وشبكات المؤيدة التي تقوم فيها وسائل الاعلام وتكنولوجيا الأسلحة النووية بتعزيز تقسيم العالم بعد الحرب الى قطبين وانماط جديدة للسلوك الايديولوجي .

ولكن يبدو وانه في ظل هذه الاضطرابات والقلق هناك عناصر ايجابية للتغيير تسمح بأشكال جديدة من التعاون تأخذ في الاعتبار الرغبة في التعايش السلمي .

وفي السنوات الاخيرة كان هناك اعتراف متزايد بتغلغل القوة في المجتمع العالمي . ومنذ عامين اعترف بذلك اجتمع رؤساء وزراء دول الكومنولث في لندن . وفي الآونة الأخيرة انعكس ذلك في تقرير الأمين العام لمنظمتنا الدكتور كورت فالد هايم الذي عمل بدأب لخدمة قضية السلام . وفي تقرير الأمين العام الذي قدمه لنا هذا العام فإنه قال ، بين أمور أخرى ، واقتبس " . . . ان المسرح الدولي لم يكن ابدا على هذا القدر من التعقيد ولم تكن المفاهيم القديمة للقوة بمثل هذا الانتشار " .

اذا اردنا ان نحلل عناصر القوة اليوم نجد ان القوة من أجل تحطيم البشرية لا تتواكب بالضرورة مع القوة من أجل ضمان العدالة والمساواة . ان عناصر القوة لم تعد تتركز في اى كيان قومي أو مجموعة صغيرة من الكيانات القومية . وواقع الأمر ان هناك مراكز جديدة للقوة : مالية واقتصادية ومعنوية . ان السؤال الحقيقي المطروح علينا الآن هو كيف يمكننا البناء على هذه النقاط وان نزيد الى الحد الاقصى من امكانيات وحتمية اتخاذ هذا المنهج العالمي الذي يخدم الاغراض الكبرى للمجتمع الدولي مع الأخذ في الحسبان المصالح القومية المختلفة .

ان مجال نزع السلاح يعكس التفرع الثنائي الذي نواجهه عندما نحاول معالجة ذلك النموذج المعقد من التنظيم الدولي والذي تتيحه الحقائق الراهنة . وانا ادخلنا في مفهوم الأمن التغييرات العميقة في المواقف من استغلال الموارد والتعددية السياسية والتكنولوجيا ذاتها ، اليس بعضنا لا يزال سجيناً بالمفهوم الخاسر بالأمن والذي لا يتجاوز بناء قلاع منعزلة في المجتمعات القومية ؟ ان أى التزام بنزع السلاح في عالم اليوم لا جدوى من ورائه اذا اقتصر على الحد من الأسلحة . ان الاعمدة التي تقوم على مثل هذه الافتراضات لا تقوم على اساس الوفاء بالاحتياجات الانسانية كحد ادنى . ان مثل هذا الموقف يؤدي الى السلم المسلح ، الذي في السعي وراء البقاء القومي يحمل في طياته دمار الجنس البشرى بأكمله .

ان التطبيق العالمي لسياسة الانفراج هو شرطاً أساسياً لهذا القبول العالمي ، وينبغي أن نكفل ان سياسة الانفراج بمعاييرها لن تقتصر على المسرح الاوروبي . كما ينبغي علينا ان نصر على انه اذا ماتم تحقيقها خارج اوروبا ، ألا تفسر على انها تعني مراقبة ما يسمى مناطق النفوذ أو مدونات السلوك التي يتم التفاوض عليها سرا . ان مثل هذه الاجراءات في جوهرها ، هي محاولة للحفاظ على الوضع الراهن ، الذي لا يتماشى مع تطلعات السواد الأعظم من العالم . وهناك امثلة كثيرة للمحنة التي نواجهها بسبب اخفاقنا في تجاوز القيود التي اشترتها اليها ، وهي التقسيم المستمر لشعب كوريا رغم مسعاه للتوحيد دون تدخل خارجي ، وكذلك الجمود الواضح الذي نكب به شعب دولة قبرص الصغيرة غير المنحازة ، في رغبته في التوحيد وفي التخلص من الاحتلال الاجنبي .

ان الموقف في جنوب افريقيا يعكس كذلك النزاعات التي عاقت الجهود الدولية الجماعية من أجل تغيير عادل .

ان النظام الفاشيستي في بريتوريا ، منذ هزيمته الكبيرة في انغولا ، قد حقق تحولات تكتيكية في تفوقه الاستراتيجي والاقتصادي في الجنوب الافريقي . ان خطوة بناء البانتوستانات خطوة متسارعة ، بدأ من ترانسكي في ١٩٧٦ . ان التسويات الداخلية في ناميبيا وزمبابوي ، قد دعمت كجزء من مؤامرة جنوب افريقيا لبناء صرح من الدول العميلة تختفي وراءه الاقلية البيضاء . ان الهدف الرئيسي للفصل العنصري هو حماية مصالح المستوطن في جنوب افريقيا ، وهي مصالح تؤيدها طبقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً .

ان تصفية الفصل العنصري ، سوف تساعد قوى التحرر في الجنوب الافريقي . ولكن القضاء عليه ليس شرطاً ضرورياً لتحقيق الحرية والاستقلال من جانب شعبي زمبابوي وناميبيا . وفيما يتعلق بالاولى ، فان اصدار القاعدة الاقتصادية للأقلية البيضاء المتقلبة وضمها المضامين من اجل الحرية ، قد أدى الى وجود الجبهة الوطنية ، وجعل المؤتمر الذي ينعقد في لندن أمراً ممكناً . اننا نحدونا أمل في ان هذه الفرصة من اجل تسوية تفاوضية ، سوف تستغل على الوجه الافضل لنقل السلطة الفعلية الى اقلية الشعب في ذلك البلد . وعلى هذا النحو ، سوف يمكن تحاشي اراقة الدماء في حرب لا بد للجبهة الوطنية من أن تحقق فيها النصر .

كما ان جهود دول الغرب الخمس - وهي الشركاء الرئيسيون للتجارىون لجنوب افريقيا - من أجل تحقيق تسوية تفاوضية لا تتضمن التطلعات الفعلية لشعب ناميبيا تحت قيادة ممثله الشرعي سوابو . ان القبائل ألبيضاء في جنوب افريقيا ينبغي الا تحتلئ بأى تأييد لسيطرتها غير الشرعية المستمرة .

ان الفصل العنصرى كان موضع شجب عالمي مستمر . وبينما نجد ان الاقتاع الادبي أداة شرعية لممارسة ضغط لتحقيق التغيير المنشود ، فانه ينبغي ان نوكد ان اساس الفصل العنصرى هو العنصرية الاقتصادية ، وهي سياسة مستمدة من هذه الظروف . ان الفصل العنصرى ، مثلما سبقه من رقى ، سوف ينتهي عندما يصبح لاغيا كشكل من أشكال التنظيم الاقتصادى .

ان شعب جنوب افريقيا المضطهد ، يخوض نضالا مريرا من اجل تحقيق هذا الهدف . ان الأمم المتحدة ، من ناحيتها ، ينبغي ان توجه هجوما متعدد الجبهات على الفصل العنصرى . ان غيانا تؤكد انها قد دأبت على ذلك وما . ان العقوبات الاجبارية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، سوف تعجل بانتهيار هذا البناء .

وفي الشرق الاوسد ، فان سلاما دائما لايزال سرايا ، رغم ان اسس مثل هذا السلام قد وضحت منذ وقت بعيد . ان اساسى مسعى من اجل اقامة تسوية عادلة ينبغي ان يكون استعادة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ، واشتراكه التام في أى مسعى عن طريق ممثله الشرعي الوحيى منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك الاعتراف العالمى بحقه في وطن في فلسطين . ان غيانا تأمل انه قبل انقضاء هذه الدورة للجمعية العامة ينبغي الا يكون هنالك أدنى شك بشأن الحقوق العادلة لشعب فلسداين . في الوقت الراهن ، ينبغي علينا ان نشجب العدوان الاسرائيلى ضد لبنان ، وان نويد تأييدا تاما شعب لبنان في كفاحه الراهن .

وبينما نجد ان هذه القيود ، التي اشرت اليها ، كانت ترمي الى اعاقه التعاون الدولى ، فاننا نجد انه كان هناك انبثاق مفاجئ لقضايا وقهم ذات طابع عالمي . ان هذه تتضمن الحفاظ على البيئة كنظام مؤيد للحياة البشرية ، والحاجة الى وضع نظام جديد للبحار ، ونظام فعال للامن الفذاعى العالمى ، والاشراف على الشركات متعددة الجنسية ، والقضاء على التنمية الزائدة وعلى التنمية دون

المستوى . ان هذه التحديات قد أدت الى عدد من المشاورات العالمية تحت رعاية هذه المنظمة .
 ان البرامج العالمية قد تحسنت ، وفي بعض الاحيان حددت معايير جديدة .
 ان التناقض بين المعايير الجديدة العالمية وبين الحفان على الاتجاهات والممارسات ،
 لا يتمشى مع الحتميات الحالية التي أدت الى تأخير اتخاذ اجراء فعال لاقامة نظام اقتصادى دولي
 جديد .

وانذا كنا سنعمل الفكر ازاء الشعور السائد في المجتمع الدولي في مطلع هذا العقد عندما
 كان هناك اتفاق عام عالمي بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية ، فسوف نتبين ان التنمية قد تمت
 عن طريق طاقات محدودة وعن طريق ظروف الهمة تلك الطاقة . وبعد ظهورها ، بالنسبة لنا على
 الاقل ، فان قدرا من التعاون الاقتصادي الدولي كان ضروريا من اجل تنفيذ برنامج العمل الذي
 اتفقنا عليه ، والذي كان من الممكن تحقيقه ولكن الآمال ، التي عقدت على الورتين الاستثنائيين
 السادسة والسابعة من أجل التنفيذ المبكر للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، لم تحقق . ان
 مسار الاحداث وانباتق اتجاهات معادية ومتعننة ، قد اوضحا هذه الحقيقة بجلاء . ان بعض
 المكاسب القليلة قد تحققت . انني أشير ، مثلا ، الى المندوق المشترك ، والى الاتفاق بشأن
 المديونية فيما يتعلق بالدول الاقل نموا . ولكن لا يوجد تقدم في كثير من المناطق .

وان نصل الى نهاية عقد السبعينات ، فاننا نجد أن المشاكل الاقتصادية ، سواء من ناحية الحجم والنطاق ، التي نكبت بها مجتمعات العالم ، شرقا وغربا وشملا وجنوبا ذات أبعاد كبيرة تستعصى على الحل عن طريق التدابير الجماعية الراهنة .

ان المفاوضات القادمة في مطلع الثمانينات تتيح للمجتمع الدولي فرصة سانحة من أجل اجراء تعاوني . فلنستفد من الخبرة التي اكتسبناها من فشلنا وخيبة أملنا في السبعينات . وينبغي ألا تكون هذه المفاوضات كسابقاتها فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، عندما كانت تستغل الاستراتيجيات للمحافظة على النظام القديم ، بينما تستخدم الخطاب الرنانة تأييدا للنظام الجديد . ومن ناحية أخرى ، يجب أن يأخذ المنهج في الاعتبار الحتميات العالمية ، والا فان عقد الثمانينات سوف يكون أسوأ حالا من عقد السبعينات .

وحيث بدأ في الاعداد لتلك المفاوضات الهامة التي سوف يشهدها عام ١٩٨٠ ، فانه ينبغي أن يكون هناك تعاون أوسع نطاقا ، وتوجيه جديد لطاقتنا . وسوف يكون عام ١٩٨٠ بداية لعقد ثالث للمجتمع الدولي يبدأ فيه عقد للتنمية باستراتيجية تنمية دولية جديدة .

ومن الأهمية بمكان ، وكجزء من جولة المفاوضات المقترحة ، سيكون مؤتمر الموارد الجديدة والمتجددة للطاقة الذي سوف يعقد في عام ١٩٨١ . ان المنهج الذي سوف يتبعه هذا المؤتمر يجب أن ينطلق من الاعتراف بحقوق المنتجين ، وكذلك عدم دوام موارد النفط واستغلاله الكبير من جانب بعض الدول الصناعية . وكذلك لحساسية بعض الدول المستوردة ، والحاجة الماسة لتخفيف عبء الموقف والأزمة . وأخيرا ، تنمية مصادر جديدة ومتجددة للطاقة .

ان احدي عواقب الموقف الراهن للأنشطة غير الفعالة في النظام الاقتصادي الدولي تمثل في شعور ووعي عالمي بالبعد الصحيح لطبيعة التكافل . وبهذا التطور ، سوف تتاح لنا فرصة جديدة لتحديد جماعي لاتفاق المصالح ، وسوف تختفي الى الأبد تلك الترتيبات التي تقوم على أساس الاستغلال والسيطرة .

وانا كنت محقا فيما يتعلق بإمكانيات هذه الظروف الجديدة ، فانه من الضروري قبل أن نبدأ في جولة عالمية من المفاوضات أن نسعى الى اقامة الشروط الحقة لهذا النجاح . ومن هذه الشروط حتمية انتشار القوة في النظام الدولي . ان هذه ليست الا احدي النتائج التي سوف تنتج

عن التعاون المتزايد بين الجنوب والجنوب . وبالمثل ، فان العلاقات التي نقيمها بين البلدان في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة سوف يكون لها أثرها على توزيع تلك القوة في اطار النظام الدولي .

وذلك حقائق ضرورية أخرى ينبغي أن نعترف بها معا ، وأن نستهدى بها في اتجاهاتنا ازاء هذه المفاوضات القادمة . ولن اقترح قائمة مستفيضة بها ، ولكنني أعتقد أن الاعتراف ببعضها أمر لا غنى عنه . أولا - القوة التي يمكن استخدامها لم تعد حكرا على حفنة قليلة . ثانيا - فيما يتعلق بالاتجاهات الديموغرافية ، فان الأمم الغنية في العالم قد أصبحت أقلية متناقصة . ثالثا - ان التكنولوجيا ، بما في ذلك التكنولوجيا النووية لا يمكن أن تظل حكرا على قلة قليلة . رابعا - ان الحفاظ على نمو المستويات العليا من النشاط الاقتصادي الاجمالي في الشمال الفني ينبغي أن يقوم على اساس تنمية البلدان النامية ذاتها .

ان سياسة عدم الانحياز ، وتحرك البلدان التي تنتهج هذه السياسة قد أصبح أمرا معترفا به عالميا ، باعتباره عاملا في النفوذ الايجابي في النظام الدولي - وأولئك الذين يؤيدون هذه السياسة التي أتاحت تحالفات بديلة للتحالفات العسكرية تكمن في القوة العسكرية قد تمسوا دائما ونادرا بالحاجة الى نظام للعلاقات الدولية يقوم على أساس البقاء والديمقراطية والمساواة والعدالة . وحتى بالرغم من جهودنا في المنظمة الدولية التي أسفرت عن نجاح غير متزن أحيانا ، فانه لا يمكن ان ننكر انه في بعض المحافل التي نسعى فيها الى تحقيق هذه الاهداف ، كانت هناك معايير جديدة قد انبثقت ، وكانت تتخذ الاسس العالمية كمبراس لها . وربما يكون قد آن الأوان لكي نحاول وضع عقد دولي ، وأن نضع في وثيقة واحدة معايير التكافل الحقيقي لمطالبات مجتمع كوكبي وضروريات الجولة العالمية الجديدة للمفاوضات .

ان غيانا كدولة اشتراكية غير منحازة ، تطف على أهبة الاستعداد لكي تسهم على نحو بناء ، في النهوض بقضية التعاون الدولي .

السيد شيفيل (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : اسمحوا

لي ، سيدي الرئيس ، باسم وفد بلادى أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة ، وأن أتمنى لكم النجاح في هذا العمل الهام .

ونحن نرحب بشعب سانت لوسيا في عضوية الأمم المتحدة .

ويود وفد بلادى أن يعبر عن عزائه الخالص لوفد وشعب جمهورية انغولا الشعبية بمناسبة الوفاة المبكرة لرئيسها والقائد البارز لحركة التحرير الوطني الافريقي اوغستينو نيتو .
ونحن نعبر عن أسانا وعزائنا العميقين لوفد وشعب تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الشقيقة بمناسبة وفاة لودفيك سفوبودا الرئيس السابق لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية . ان شعبنا الذى يحتفل هذه الأيام بالذكرى الخامسة والثلاثين لتحرير اوكرانيا الاشتراكية من الغزاة الهتلريين لن ينسى اطلاقاً أن القوات التشيكوسلوفاكية بقيادة الجنرال سفوبودا قد نهضت بدور هام في تحرير جمهوريتنا من المعتدين الفاشيين .

سوف تسجل السبعينات في التاريخ ، دون شك ، كفترة كثفت فيها الشعوب كفاها من أجل السلام وتخفيف التوترات الدولية ، إذ أنه في هذه السنوات ، قد أصبح الانفراج هو الاتجاه العام الذى يسود العلاقات الدولية ، وأدى الى امكان تفادى حرب خروس ، وبذلك أسهم في خدمة مصالح الانسانية قاطبة . وهناك كثير من السدود التى تقام من النواحي القانونية والاخلاقية والسياسية لقمع أولئك الذين يرغبون في القيام بالمغامرات العسكرية . وقد اتخذت خطوات أولى لتحديد سباق التسلح . ان ما قام به ليونيد برجنيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى وجيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية من توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية "سولت ٢" ، كان خطوة هامة للابطاء من سباق التسلح . وعندما يتم التصديق على هذه المعاهدة ، لتصبح نافذة بالكامل فانها ستكون سدا منيعا في وجه بنساعات الترسانات النووية ، وسوف تيسر التحرك تجاه نزع السلاح الحقيقي .

(السيد شيفيل ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ان التحول الى الانفراج الذي يميز العقد الذي أوشك على الانتهاء ، لم يتم من تلقاء ذاته ، بل كان نتيجة لجهود الدول الاشتراكية والدول والشعوب المحبة للسلام في جميع انحاء العالم ، ان تقدا مالموسا في هذا الطريق يحتاج الى الكثير من الجهد والمثابرة .
واليوم - كما لم يحدث من قبل - فان أمن الشعوب وسلامها يعتمد على التخلي التام عن سياسة العنف والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، تلك السياسة التي تحاول بعض الدول ممارستها على المسرح الدولي . ان هذه السياسة تتم تحت شعارات مختلفة ولكن جوهرها واحد ، وهو ادعاء الهيمنة فيما يتعلق بدول أخرى أو مجموعات من الدول ، ومحاولة السيطرة اما على العالم بأسره أو على منطقة أو أخرى منه . ان سياسة التهديد وفرض الرأي واقامة مناطق نفوذ ، قد أدت بالعالم الى حافة الحرب والى هوة الكوارث العسكرية . ولا يمكن لأحد أن ينسى سياسة الهيمنة التي تكمن وراء السياسة الدموية للفاشية الهتلرية والتي أثارت الحرب العالمية الثانية . ان الفوهرر المجنون ، كان يطمع في كثير من الاراضي بما في ذلك أراضي أوكرانيا التي كان ينوي تحويلها الى مستعمرة يستوطنها " الجنس المتفوق " . ومع احتفالنا بالعيد الخامس والثلاثين لتحرير أوكرانيا من الغزاة الفاشيين ، فاننا نذكر أن شعبنا ، مع جميع الشعوب السوفياتية الشقيقة ، قد دغعوا الملايين من الضحايا من ابنائهم وبناتهم لسحق ادعاءات الهتلريين في الهيمنة .

ان التاريخ يذكر أن الهيمنة بفيضة في جميع اشكالها . انها شديدة الخطورة في وقتنا هذا بوجه خاص ، لأن اولئك الذين يتبعون هذه السياسة ، لديهم أو يمكن أن تكون لديهم أسلحة نووية . ولذلك فان سياسة الهيمنة تستحق الادانة من قبل الامم المتحدة بشكل حاسم ، كما أن المجتمع الدولي يجب الا يسمح بأية محاولة لاستمرارها .
اننا نؤيد بقوة الاقتراح الهام للاتحاد السوفياتي الذي قدمه وزير خارجيته السيد اندريه غروميكو من أجل ادراج بند في جدول أعمال هذه الدورة تحت عنوان " عدم قبول سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية " . اننا واثقون من أن هذا الاقتراح الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سيحظى بتأييد واسع من قبل الدول والشعوب التي تهتم بدعم مبادئ السيادة المتساوية في العلاقات الدولية .

ان السلام الدائم ، وأمن الشعوب ، وتنمية السلم والتعاون المتكافئ بينهما ، هي لب السياسة الخارجية للدول الاشتراكية . وفي نفس الوقت لا يمكن أن ننسى القوى التي تصر على محاولتها لنسف الانفراج وتهديد السلام والأمن الدوليين وايجاد مناخ من الخوف والعداوة ، عن طريق الترويج للشعارات السياسية الزائفة ، وهي معاداة الشيوعية ، ومعاداة السوفياتية . ان الحقائق توضح أن أكثر القوى رجعية تنخرط تحت علم معاداة الشيوعية ومعاداة السوفياتية . ان معاداة الشيوعية ليست فقط أعبث اعداء التقدم كما أكد الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الاوكراني ، السيد شيريتسكي ، ولكنها أيضا متخلفة تاريخيا وقد افلست سواء ايد يولوجيا او سياسيا .

ان الاسطورة التي تسمى بالتهديد السوفياتي العسكري ، ليست الا أقل الأسلحة في الترسانة السياسي للمعسكر المعادى للشيوعية . فلقد استخدمت من قبل في اكثر من مناسبة وهي تستعمل مرة اخرى في محاولة منع الشعوب من تحقيق نزع السلاح ووقف سباق التسلح . اننا واثقون من أن التاريخ سيعترف بأن هذه الاسطورة كانت من أكبر أكانيب القرن العشرين . ولكن هذه الاسطورة ما زالت تجد لها رواجاً حيث تتحكم الرأسمالية ، وحيث تتهدد حقوق الجماهير العاملة ، وحيث يثار خوف الشعوب بتهديد يأتيها من الخارج ، هذا في الوقت الذي نرى فيه أن الاسلحة تتكدس ، وهو التهديد الحقيقي للسلام في العالم . ان هذا التهديد يشكل خطورة قصوى لان الدعاية المفتوحة للحرب في بعض البلاد لا تزال تنشر علنا وتنشر الخطط الوقائية ضد الهجوم النووي على بعض البلدان ، ولا يزال التهديد بعد وان عسكري سوفياتي مزعوم يحتل مكانه في الدعايات المفرضة للانسانية .

ان الاتحاد السوفياتي وغيره من بلاد المجتمع الاشتراكي لم تهدد أحدا ولن تهدد احدا وكما قال السيد ليونيد بريجنيف :

” اننا مدفوعون بفكرة واحدة ، هي دعم السلام والحفاظ عليه والسماح للشعوب

بأن تركز جهودها ومواردها في الأهداف الانتاجية الخلاقة ” .

ان دحضا ملموسا ومحددا لهذا التشهير قد اتضح في الكفاح المستمر للدول الاشتراكية من أجل كبح جماح سباق التسلح ، ومن أجل نزع السلاح * .

* تولي الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد كوه (سنغافوره) .

ان سياسة الاتحاد السوفياتي هي وضع حد لسباق التسلح النووي ، وهذا هو حجر الزاوية في سياسة الاتحاد السوفياتي والبلاد الاشتراكية الاخرى في كفاحها من أجل الامن الدولي ونزع السلاح . ان ازالة الاسلحة النووية والخفض من انتاجها وتطويرها يعتبر أمراً ذا أهمية خاصة تمهيدا لتصفيتها تماما . وبالطبع لن نكون واقعيين ، اذا ما توقعنا تصفية الأسلحة النووية مرة واحدة ، فهذا غير ممكن . ان المنهج السليم يقتضي اتخاذ اجراءات ملائمة لنزع السلاح النووي بمشاركة جميع الدول النووية ، وعلى مراحل ، وعلى وتيرة معينة ، وطبقا لجدول زمني متفق عليه .

ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، يعتقد أنه من الضروري أن نبدأ بأسرع ما يمكن بالمفاوضات التحضيرية بشأن إنهاء انتاج الأسلحة النووية والتخفيض التدريجي للمخزون منها ، الى أن تتم تصفيتها تماما . واننا نعتقد أن جهود الدورة الحالية للجمعية العامة يجب ان تركز حول هذا الموضوع .

اننا نعتقد أنه بالتوازي مع ازالة الأسلحة النووية ، فانه يجب وضع اجراءات سياسية وعلى المستوى الدولي من الناحية القانونية من أجل ضمان أمن جميع الدول . ومن وجهة النظر هذه ، فانه من الضروري أن يتم عقد اتفاقية دولية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . وكما نعرف ، فان هناك تقديما في المحادثات بشأن عدد من موضوعات نزع السلاح والأمن الدولي . ان بعض الاتفاق قد تم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، بشأن الحظر العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية . وفي رأى وفد بلادي ، فان الجمعية العامة يجب ان تعلن عن رأيها في ضرورة عقد اتفاق سريع بشأن الحظر العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية .

واخيرا فان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، قد قدما مشروعا يتضمن عناصر اساسية لمعاهدة بشأن حظر تطوير وانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الاشعاعية التي تعتبر من اسلحة الدمار الشامل ، واننا نعتقد ان اجراءات ما يجب ان تتخذ من أجل وضع هذه الاتفاقية باسرع ما يمكن ، وبحيث يمكن أن تدخل الى حيز التنفيذ ، وحتى تضاف الى الاجراءات الواردة في الاتفاقية القائمة والخاصة بالحد من سباق التسلح . اننا في نفس الوقت نرى أن هناك حاجة الى اتفاقية شاملة بشأن هذه المسألة ، وهذه هي افضل وسيلة لتحقيق عدم ظهور أنواع جديدة من اسلحة الدمار الشامل .

(السيد شيفيل ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ان الاقتراحات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي وعدد من الدول الأخرى بشأن التوصل الى اتفاقية دورية لتقوية ضمانات الأمن للدول غير النووية ، تخدم أهداف عدم انتشار الاسلحة النووية . واننا نرى أن ترجمة هذه الضمانات الى وثيقة دولية قد تمت مناقشتها في لجنة نزع السلاح . ويعتقد وفد أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أنه من المهم الاعداد لهذه الاتفاقية . اننا نعتقد أنه من المهم أيضا أن تلتزم كل من الدول النووية وغير النووية ، فيما يتعلق بعدم وضع أسلحة نووية في أراضي تلك الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحالي ، ويجب أن يأخذ هذا شكل اتفاق دولي ، ونأمل أن يتم ، في هذا الصدد ، تبادل للآراء بطريقة بناءة في هذه الدورة .

لقد أبرز المجتمع الدولي اهتمامه بالخطر المبكر للأسلحة الكيماوية بأسرع ما يمكن ، ويجب أن يسرع بالمفاوضات الجارية في هذا الصدد .

ومن أجل دعم جهود الدول في مجال نزع السلاح ، فان مؤتمرا عالميا لنزع السلاح ، سوف يكون من العوامل الهامة في هذا الشأن ، بحيث يمكن لجميع الدول أن تسهم على قدم المساواة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على جميع مشاكل نزع السلاح .

وسوف أدلي الآن ببعض الكلمات بشأن مشكلة أخرى ترتبط بنزع السلاح وأقصد بها ، مشكلة انهيار تبيد الموارد المالية والبشرية في مجال سباق التسلح . ويقدر هذا الفاقد الذي يبذل في غير موضعه الصحيح ، كما جاء في التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة حول الاثار الاجتماعية والاقتصادية لسباق التسلح والنفقات العسكرية ، بما يزيد عن ٨٠٠ . ٠٠٠ مليون دولار خلال الخمس سنوات الماضية . اننا يجب أن نوضح هنا مرة أخرى ضرورة خفض النفقات العسكرية وهو الأمر الذي أشارته الدول الاشتراكية في أكثر من مناسبة .

هناك الكثير من الاقتراحات البناءة في مجال تحديد سباق التسلح ونزع السلاح مطروحة على مائدة المفاوضات . ويجب علينا أن نعمل بالتعاون للبحث عن حلول مقبولة من الجميع ، ولذلك فان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد ما اقترحه جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية من أجل اقرار اعلان بشأن التوصل الى تعاون دولي من أجل نزع السلاح . ان الاحترام الصادق للمبادئ الواردة في هذا الاعلان ، سوف يؤدي الى نتائج ملموسة ويسهل تحقيق نجاح في المفاوضات المتعلقة بالاجراءات الخاصة بنزع السلاح الحقيقي .

(السيد شيفيل ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وانا ما وضعت جميع الدول سياستها وفقا لأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، فان السلام الدولي وأمن الشعوب سوف يقويان بمائة ضعف . ولكن حتى يومنا هذا ، فانه في بعض مناطق العالم ، نجد أن الامبرياليين وشركاءهم واعداء السلام والانفراج لا يألون جهدا من أجل انشاء بوّرات جديدة للتوتر وللحفاظ على البوّرات القديمة .

وعلى ذلك ، فان الموقف في الشرق الاوسط لا يزال متفجرا . ان الطريق للتنازلات من طرف واحد لصالح اسرائيل وطريق الصفقات المنفصلة ، قد فشلا في تحقيق سلام دائم في المنطقة ، ولا يمكنهما أن يحققا السلام . ومن الواضح أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تشارك في مثل هذا الطريق . وطبقا للقرارات الأساسية للأمم المتحدة ، فان تسوية شاملة في الشرق الاوسط يمكن التوصل اليها فقط على أساس عدم قبول الاستيلاء على الاراضي بالعدوان ، والانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة في ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الخاصة به وحقه في تقرير المصير ، وضمان حق جميع الدول في الشرق الاوسط للعيش مستقلة وآمنة ، وحققها في تنمية نفسها . ان المعاهدة المنفصلة بين مصر واسرائيل ، قد أدت باسرائيل الى أن تكون أكثر عدوانا تجاه الدول العربية والشعوب العربية وخاصة تجاه لبنان والشعب العربي الفلسطيني .

وحتى الآن ، فانه لم يتم أي تقدم ملموس في تطبيع الوضع في قبرص . ان الوضع الحالي في صالح من يحاولون أن يجعلوا من هذه الجزيرة قواعد استراتيجية في البحر الأبيض المتوسط . ويجب على الأمم المتحدة أن تلعب دورا حيويا في سبيل التوصل الى تسوية لهذا الموضوع ، بحيث تضمن استقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامة ترابها .

اننا مثل المندوبين الآخرين نؤيد رغبة شعب كوريا وجهود شعب جمهورية كوريا الديمقراطية من أجل اعادة التوحيد الديمقراطي للبلاد ، ونؤيد سحب جميع القوات العسكرية الأجنبية من شبه الجزيرة .

ان الموقف في جنوب شرقي آسيا ، قد أصبح معقدا للغاية بعد العدوان الاخير للصين ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية والتهديدات المستمرة من قبل قادة الصين بالعودة الى السلاح مرة أخرى من أجل " تلقين درس " لشخص ما . ان هدف هذا الاعتداء معروف تماما . ان شعب

فبييت نام البطل الذي تحمل الحرب التي شنت عليه لمدة ثلاثين عاما وكسبها ضد الاستعماريين ،
قد تمكن أيضا من دحر دعاة الهيمنة الصينيين ورددهم على أعقابهم ، مثلهم مثل الآخرين . ولكن
الآن ، فان المعتدين وشركاءهم يحاولون اثاره حملة دعائية ضد فبييت نام ، حتى يحققوا الأهداف
التي فشلوا في تحقيقها عن طريق العدوان .

ولقد أثار حنقهم الانتصار الذي حققه شعب كمبوتشيا البطل ضد نظام بول بوت . ولكن
رغما عنهم ، فان شعب جمهورية كمبوتشيا سوف يستمر في طريقه نحو التقدم . واننا لمقتنعون بأن
الوقت لن يطول حتى يحتل مشلو شعب كمبوتشيا موقعهم الذي يستحقونه في هذه القاعة .

اننا لا يمكن أن نقبل موقف هؤلاء الذين يتخذون من مشكلة اللاجئين حجة للهجوم على
فبييت نام الاشتراكية . ومع ذلك فان هؤلاء الذين يدعون هذا ، يفضلون أن يبقوا صامتين عند ما
يتعلق الأمر بملايين الافراد الذين أصبحوا ضحية للعدوان والفصل العنصري والتفرقة العنصرية
وفرض الرأى والسيطرة الاجنبية والاحتلال في جنوب شرقي آسيا ذاتها وفي الشرق الاوسط وفي
الجنوب الافريقي وفي شيلي التي عانت طويلا .

وبالطبع فانه من الصعب أن نتظر من هؤلاء الذين يدسون حقوق الانسان تحت اقدامهم ،
أن يحترموها : وبينما يستمرون في سياسات تؤدي الى انتهاكات صارخة لحقوق الانسان والحريات
الأساسية بما في ذلك حق الحياة ، فانهم في نفس الوقت يقومون بالكذب فيما يتعلق بالحقائق
الخاصة بتنمية الديمقراطية الحقيقية في الدول الاشتراكية . ان هؤلاء الذين يدافعون عن حقوق
الانسان ويواصلون التدخل في شؤون الدول ويمصلون ضد الانفراج أو تخفيف التوترات الدولية ،
يحاولون أن يضموا أصواتهم الى أصوات الذين هاجروا من تلك البلاد وكل من طردوا من بلادهم
ودخلوا من الباب الخلفي الى بعض الدول الرأسمالية .

ان أى جهد يقوم به أعداء الاشتراكية وكذلك هؤلاء الذين ينفقون ببذخ على الأعمال
الاستفزازية ، مقضي عليه بالفشل . ان محاولاتهم للضغط على البلدان الاشتراكية بما في ذلك
الشعب الاوكراني ، ليست بالشئ الجديد . لقد فشلوا في منع الدول الاشتراكية من تحقيق نجاحات
هامية في التشييد السلمي وفي الحفاظ على استقلالها ، وعلى غرار ذلك فانهم لن يعرقلوا تقدما
على طريق التقدم الاجتماعي .

ان التقدم الاجتماعي يعتمد على عوامل كثيرة تتضمن وضع الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية . ان العالم يواجه اليوم اعمق ازمة للرأسمالية تؤثر على نظامه كله . وبالرغم من ان البلدان الرأسمالية ، وفوق كل شيء ، الطبقات العاملة ، قد تأثرت منها بقسوة ، فان البلدان النامية هي التي تتحمل العبء الأكبر الناجم عن الازمة .

ولا داعي للقول بان مسؤولية القوى الرأسمالية المتقدمة عن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية لا تنتهي بمجرد انتهاء فترة الاستعمار . ان البلدان النامية ما زالت مستغلة بصورة غير متكافئة في النظام الاقتصادي الرأسمالي . ولهذا السبب فانها تعاني من امراضه بقسوة اكثر من ذي قبل . وهذا يزيد من عدم التكافؤ في إطار " التكافل " الذي دافع عنه مؤخرا في مؤتمرات دولية .

لقد اصبحت الشركات الاحتكارية الضخمة تشكل رأس حربة للاستعمار الجديد . وقد خلقت الشركات عبر الوطنية نظاما اقتصاديا خاضعا بها . ان حدود امبراطورياتها الاقتصادية تتعدى حدود الدول ذات السيادة ، وهي تقف بين المنتجين والمستهلكين لاستغلال كل منهما . ان الشركات عبر الوطنية تحصل على فوائد ضخمة من الدول الناشئة تزيد عن استثماراتها الاساسية ، وهي تحد من نقل التكنولوجيا الى هذه الدول وتتدخل في شؤونها الداخلية .

وبينما تقوم حكوماتها بالتقدم ببيانات منافقة حول الاستعمار والعنصرية ، فان الاحتكارات الغربية ما زالت تتعاون مع النظم الاستعمارية والعنصرية في جنوب افريقيا . وهذا امر طبيعي حيث انها عن طريق رأس المال الاحتكاري الدولي قد أحكمت قبضتها بقوة في افريقيا الجنوبية ودعامتها السياسية والأيدولوجية .

ويمكننا ان نقول بثقة ان تصفية النظام البغيض للعنصرية والاستعمار في افريقيا قد دخلت مرحلتها النهائية . ان الضربات القوية التي كالتها له حركات التحرر الوطنية في زيمبابوي ، وناميبيا وجنوب افريقيا تؤدي الى التفكير باليوم الذي ستزال فيه النظم العنصرية الى الابد من السبب الاقليمي . ان احدا لا ينجح بالمساحيق التي تضعها حكومة جنوب افريقيا العنصرية على الوجه القبيح للفصل العنصري او عن طريق اقامة نظام عميل جديد في زيمبابوي . ان الممارسة الاجرامية للفصل العنصري لم تتغير ، وما زالت هناك حرب قاسية موجهة ضد الوطنيين الافارقة في

بالشرق الاوسط او ناميبيا او روديسيا او قبرص . وقد تعثرت هذه المشاكل ، بينما كان بلوغ هدفها
بيد و قريبا . وكنتيجة لذلك فان السلام قد اصبح هشاً .

لقد طرأت مشاكل اخرى ، وعي من اعوص المشاكل ، في جنوب شرقي اسيا ، وفي ايران ،
وفي افغانستان وفي بعض مناطق افريقيا . وفي المجال الاقتصادي فان الزيادة الكبيرة في اسعار
منتجات النفط تؤثر على الاقتصاديات ، كما انه لم تتم السيطرة على التضخم في اى مكان من العالم .
ومنذ حوالي عشر سنوات يهتز النظام النقدي الدولي بصورة متزايدة . ان قيمة الدولار - الذى
بذلت محاولات لجعله المقياس الجديد - تتدهور . وعندما تنهار الدعائم الا يخشى من الضياع ؟ .
ان الارتفاع المذهل في سعر الذهب يعكس هذه الحالة النفسية المرضية .

ان هذه هي الحالة الراهنة لقلقتنا ، ولكن لا يمكننا ان ننسى التقدم الباهر الذى احرز
في السنوات الاخيرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وفي العلاقات الدولية . ان جو الصداقة
الذى ساد بين القوى الكبرى ، الذى وجد بعد الحرب ، قد تلاشى وأصبح الانفراج الآن اساس
الامل في سلام دائم .

ان الدول التسع في اوربا تتقدم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية ، ويحدث هذا
ببطء ، هذه حقيقة ، ولكن مع تأكيدنا من ان هذا هو مصيرنا . انها تستعد للتوسع وللثبات على
وجهة نظرها بصورة نهائية . ان مساهمتها تتزايد على الصعيد الدولي ، وبصفة خاصة في مجال
التعاون من اجل التنمية .

وبالطبع ، فانه لا تبدو اليوم واضحة معالم اية خطة عالمية كبرى . وبالتالي ، ألا يجب اليوم ،
اكثر من اى وقت مضى ، التقدم خطوة خطوة في اتجاهات متعددة ؟ ان المسافة التي تفصل بين
القلق والشعور بالاحباط ، وبين التفاؤل يمكن قطعها بسرعة .

ان الامم المتحدة توفر الاطار المناسب لحل العديد من المشاكل ولاقامة مجتمع دولي .
 انني لن اتحدث عن الاعتبارات التي ذكرت أمامكم ، نيابة عن الدول الاوروبية التسع —وم
 ٢٥ أيلول / سبتمبر من قبل السيد أو كيندي ، وزير خارجية ايرلندا ، الذي يرأس المجموعة الاقتصادية
 الاوروبية في هذه الفترة . ولعلكم لاحظتم ان بيان المجموعة امام الجمعية العامة يصبح من عام لآخر
 أغنى في مضمونه . فهو يبين النجاح الذي حققناه في تحديد المواقف المشتركة على الصعيد الدولي .
 وبالتالي لن احتاج الى الدخول في العديد من المواضيع ، وسأقتصر في حديثي على ابداء رأينا
 بالنسبة لأربعة مواضيع ، وأولا بالنسبة لموضوع الشرق الاوسط .
 في يوم ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، أبرمت اتفاقات كامب ديفيد . فمن ذا الذي كان يأمل
 في ان المعاهدة المصرية / الاسرائيلية سوف تنفذ في الموعد المحدد لها ؟ . ومع ذلك ، فإن
 المرحلة الثالثة في سحب القوات الاسرائيلية من سيناء قد انتهت ، ويكتشف البلدان طرقا للتفاهم
 المتبادل . وبالتالي تعتبر المعاهدة بداية لتنفيذ المبادئ الواردة في القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ،
 على طريق التسوية الشاملة التي توفر شروط السلم الدائم . ان هذه المعاهدة هي عمل يتسم بالشجاعة
 والبصيرة السياسية ، ولكنها لا تكفي لحل جميع المشاكل ، ولكن من المأمول ان تكون بمثابة دفعة
 نحو السلم .
 ولذلك فانني أشارك رأى العديد من القادة العرب اقتناعهم بأن احلال السلم في المنطقة
 يتطلب ، تسوية عادلة وشاملة للنزاع ، ويجب أن تبنى مثل هذه التسوية على الاعتراف بالحقوق
 الوطنية للشعب الفلسطيني ، وحقه في تقرير المصير . بما في ذلك حقه في اقامة وطن ، وفي الجلاء
 عن جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس .
 ان الفلسطينيين هم الذين يجب ان يقرروا بأنفسهم شكل التعبير الحقيقي الذي يريدون
 اعطاه لهويتهم الوطنية ، وأن يقرروا مع الاطراف المعنية ما اذا كانوا يفضلون الحكم الذاتي أو اقامة
 دولة مستقلة ، قد تدخل في اطار فيدرالي أو متحالف .
 وقد تدعو الحاجة عما قريب الى مواصلة الجهد والتفكير لتحديد هذه الهوية الفلسطينية
 التي تكثر الاشارة اليها ، وكذلك لتحديد شروط قابليتها للمبقاء سياسيا واقتصاديا . ان مثل هذا
 التحديد يعكس رغبة حكوماتنا في التوصل الى تسوية شاملة في المستقبل القريب .

وليس هناك أدنى شك بالنسبة للحكومة البلجيكية في أن ممثلي الشعب الفلسطيني ، وبصفة خاصة منظمة التحرير الفلسطينية ، يجب أن يشركوا في مثل هذه التسوية .
وفيما يخصها ، فان بلجيكا تقيم علاقات متصلة مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ عدة سنوات ، ولمنظمة التحرير الفلسطينية في بروكسل مكتب اعلام واتصال . ويحدوني الأمل في أن تعتمد منظمة التحرير الفلسطينية سياسة للسلم ، مبنية على الاعتراف بإسرائيل وبحقها في الوجود والبقاء داخل حدود مأونة ومعترف بها ، سياسة مبنية على قبول مضمون القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ الذي لا تزال مبادئه صالحة .

لقد تابعت الجهود المبذولة في مجلس الأمن لتكملة هذا القرار . انني أقدر الجهود التي بذلت لكي يؤكد في هذا القرار على أن :

” شعب فلسطين يجب أن يمكن من ممارسة حقوقه الثابتة في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ” .

ان بلجيكا ، التي تقيم مع اسرائيل علاقات ودية ، تعي احتياجاتها للأمن . ولكن ألا يتحقق أمن اسرائيل عن طريق اقامة علاقات من الثقة مع جيرانها ، أكثر مما يتحقق بواسطة استمرار احتلال الاراضي في جو من العداوة ؟ ان التاريخ ، بما يحتويه من امثلة ، يبين أن الدول قد تبتعد مكا سبها الادبية عن طريق مواصلتها لمثل هذه السياسة .

ويجب ان تكف منظمة التحرير الفلسطينية من جانبها عن أعمال العنف ضد اسرائيل ، خاصة في الوقت الذي اخذ المجتمع الدولي يعترف فيه بصورة متزايدة وبسرعة بسلامة مطالبها .

لقد كان الشعب الاسرائيلي وقادته يبحثون عن مثل وطني أعلى ، قد بلغوه بعد الآام كثيرة وفي نفس الظروف التي يمر بها الشعب الفلسطيني بدوره . ونود لو التقى أخيرا - وبعد هذه الآام المتشابهة والتجارب المشتركة - الفلسطينيون والاسرائيليون في ظل الحوار والسلم ، وأعتقد أن هذا هو ما تصبو اليه الاغلبية في هذه الجمعية .

ومن ناحية أخرى ، لا يزال جنوب لبنان يشاهد ، في حالة من العجز ، تدمير المبادئ والمعنوى . واننا لا نجد مبررا لوقوع لبنان ، الذي كان المتجنب الوحيد للدخول في نزاع الشرق الاوسط ، ضحية لحرب هي في المقام الاول حرب الآخرين . وعلى منظمنا أن تؤيد الجهود التي

تبدل لاجلال السلم في لبنان ، ولكي تمارس حكومة لبنان السلطة الكاملة التي تتحملها بصورة مشروعة .

وأنتقل الآن الى الموضوع الثاني وهو موضوع نزع السلاح . لقد سئحت لي الفرصة أن أعلن من فوق هذه المنصة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، أثناء الدورة الاستثنائية العاشرة لهذه الجمعية المكرسة لهذا الموضوع الهام ، ان القدرة على التخيل مقرونة بالاعتدال وبالرغبة في تحقيق النتائج سوف تسمح لنا بيد^٤ مرحلة خصبة من الجهود الرامية الى نزع السلاح ، وربما كان ذلك تفاقوا هذرا . ولكن للأسف ، علينا أن نعترف بأن هذه المرحلة الأكثر خصوصية لم تبدأ حتى اليوم . ان سياق التسلح لم يهدأ .

وتعتقد بلجيكا أن نزع السلاح - وخلال ذلك وقف أو ، على الأقل ، الحد من سباق التسلح - يمثل أكبر مهمة على الأمم أن تضطلع بها .

ولذلك ، فاني أرحب ، مع من سبقوني الى الحديث ، بابرام اتفاق جديد بعد سبع سنوات من التفاوض بين الدولتين العظميين بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية والنووية (سولت ٢) . وحتى لو لم تكن هذه خطوة حقيقية من خطوات نزع السلاح ، فان هذا الاتفاق ، اذا تم التصديق عليه كما تأمل بلادى وأغلبية الدول ، سوف يفتح فرصا جديدة لخفض ملموس لترسانات الاسلحة النووية ، وسوف يساهم في خلق جو موافق لانجاح المفاوضات الاخرى الجارية حاليا ، أو التي يعد لها . وهناك نقطة ايجابية أخرى في المجال الذي نعني به تمثل نشاط لجنة نزع السلاح ، التي أنشئت في العام الماضي من قبل هذه الجمعية . ان بلجيكا ترحب بنتائج الاعمال الاولى لهذه اللجنة . ان المسائل الجوهرية التي نظرت فيها درست بروح بناءة ، وهذا يبشر بالخير بالنسبة للدورة المقبلة . وترحب بلدى أيضا بالجوال الذي تدير فيه أعمال مجموعة الخبراء المكلفين بمساعدة الأمم - العام في اعداد التقرير الذي طلبته الجمعية العامة بشأن مختلف نواحي نزع السلاح الاقليمي . ونحن على يقين من ان هذا التقرير ، عندما يقدم في العام المقبل للجمعية العامة ، سوف يثبت كثرة الامكانيات المحددة التي يتيحها الاسلوب الاقليمي للتفاوض ولا يرام اتفاقات تسهم فعلا في وقف

سباق التسليح النووي والتقليدي . وفي هذا الاطار ، فان بلجيكا تتابع باهتمام خاص جهود المكسيك وبلدان أخرى في امريكا اللاتينية .
وأنتقل الآن الى الموضوع الثالث وهو موضوع حقوق الانسان . يكثر الحديث كل يوم عن التعذيب والظلم ، والاضطهاد ، والتفرقة ، والخوف والجوع . ولحسن الحظ ، فان المجتمع الدولي يبدى اهتماما متزايدا بهذه الانتهاكات لكرامة الانسان .

ان منظمة الأمم المتحدة تلعب دورا أساسيا في اثاره الوعي بالابعاد العالمية لحقوق الانسان .
ولكن عالمنا مازال يبحث عن الاسلوب الملائم للتعبير عن اهتماماته المشروعة .
ان قائمة حقوق الانسان قد اصبحت طويلة والتكامل بين هذه الحقوق قد اصبحت معترفا به .
ولكن التكافل لا يعني التساوى ، ان الحقوق تختلف من واقع طبيعتها المباشرة أو المتطورة وتختلف
أيضا من حيث الدور الذي تلعبه الدولة في تحقيق هذه الحقوق . ان بعض هذه الحقوق مثل حق
الحياة تعتبر اساسية ، ويجب ان يعترف بها في كل بقاع العالم بنفس الطريقة . وبعضها الآخر يتحقق
بمواظمتها حسب الظروف الثقافية والاقتصادية ، والاجتماعية . ان تطور المستويات قد بلغ حدا مسن
التعقيد يجعل هذه الحقوق مرتبطة بعضها ببعض مما يدعو المنظمة الى وضع نظام جديد اكثر تماسكا
لحقوق الانسان .

واذا كانت كافة الحقوق لها طابع عالمي فانها في كثير من الاحيان تتناسب مع المعالجة
الاقليمية . ان اوربا الغربية قد حققت خبرة كبيرة في هذه المعالجة الاقليمية بفضل المجلس الاوروبي ،
ولكنها ليست الوحيدة في ذلك ، فهناك نشاط هام في هذا المجال في الامريكيتين وفي افريقيا . ان
اي مبادرة اقليمية تستحق التشجيع طالما انها متفقة مع الأجهزة العالمية التي تؤلف في مجموعها الميثاق
الدولي لحقوق الانسان .

ان منظماتنا قد احرزت بعض النجاح في معالجتها لانتهاكات حقوق الانسان . ولكن عملها
لا يزال بطيئا ومتواضعا ، ويظهر ذلك واضحا في حالة الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان . ان الصوت
الجماعي للأمم المتحدة يجب ان يسمح له بالتعبير عن نفسه طالما كان مناسباً تصحيح وضع من الأوضاع .
ولا يجب ان نسكت هذا الصوت لاعتبارات سيادية وطنية أو اعتبارات سياسية .

هل لي ان اذكركم بأن بلجيكا ليست ضمن الدول التي سمعت دراسة اجهزة الأمم المتحدة
لانتهاكات حقوق الانسان في كمبوتشيا التي بلغت ذروة وحشيتها . واود ان أؤكد من جديد هنا ان
موقف وفد بلادى اثناء هذه الدورة فيما يتعلق بتمثيل كمبوتشيا الديمقراطية لا يعتبر بأى حال من
الاحوال تأييدا للسياسة التي انتهجتها حكومة كمبوتشيا الديمقراطية فيما مضى .

سيدى الرئيس ، لقد أكدتم انه اذا راعت كافة الحكومات العهود والمعايير المرتبطة بالسلوك
البشرى والمسؤوليات الحكومية فلن يبحث فرد عن اللجوء للخارج ، ولكننا للأسف بعيدون عن كل هذا ،

وتدفع اللاجئين المؤسف يتزايد . ان العمل الانساني الذي تقوم به الأمم المتحدة ازاء هذه المشكلة لا غنى عنه . ان مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يستحق الدعم والتأييد الذي يتمتع به مع الاوضاع الحالية . ان اجتماع جنيف المتعلق بالاجاعي جنوب شرقي آسيا ، الذي دعا اليه الأمين العام ، قد شرف منظماتنا . لقد ركز بصفة خاصة على مشكلة لا مثيل لها تتعلق باللاجئين في فييت نام . وبالرغم من أنه لم يعالج اسباب الهجرة الجماعية ، الا انه قد اسهم في ايجاد بداية لحل مشكلة حق اللجوء . وسوف تشارك بلجيكا مشاركة فعالة في هذا العمل الانساني من منطلق تقاليدنا .

ان اجتماع جنيف لم يدرس مشكلة كمبوتشيا على وجه التحديد ، ومع ذلك فان معاناة شعب كمبوتشيا تتزايد بشكل رهيب يوما بعد يوم وتتخذ شكل المجاعة والنزوح الجماعي للسكان والهروب الى الدول المجاورة . والتسوية السياسية المقبولة داخليا وخارجيا هي الحل الوحيد لمشكلة كمبوتشيا الذي يجعل منها بلدا حرا متصالحا . ومن الضروري تقديم المعونة المادية فورا ، والجهود الدولية يجب ان تكثف بحيث يستفيد منها جميع أهل كمبوتشيا الذين هم في حاجة ملحة اليها . ومن غير المتصور ان نعرض هذه المعونة للخطر بسبب اعتبارات سياسية .

واخيرا ارجو ان تسمح لي بابداء بعض الملاحظات المتعلقة بالحوار بين دول الشمال والجنوب . وفي الختام اذكر انه اثناء الدورة الاستثنائية السادسة التي بدأت منذ خمس سنوات ، طرحت فكرة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ومنذ ذلك الوقت ، فان الدول المتقدمة والسدول النامية تواصل حوارا مستمرا واداءا .

ان اتفاقية لومي الجديدة التي سوف يتم التوقيع عليها ، كما اتوقع ، يوم ٣١ تشرين الأول / اكتوبر ستقوى الروابط بين الدول التسع الاوروبية والدول الـ ٥٧ في افريقيا ، ومنطقة الكاريبي ، والمحيط الهادي ان دول اوربا التسع أعطت بذلك الدليل على التعاون الدولي وعلى عزمها على المضي قدما في هذا الطريق . واعتقد انه يمكن الاشارة الى هذه الجهود دون اي حرج أو غرور . ان الحوار بين الشمال والجنوب يجب ان يستمر . لان التكافل بين الدول والمشاكل القائمة تتطلب ذلك . ان النتائج التي تحققت ليست على مستوى النوايا التي ابدت . وربما قد أدى الحوار

الى تعدد المؤتمرات واللجان ، وربما تكثرت المشاكل المدرجة في جدول أعمالها ، ولكننا لا نستطيع ان نعالج كل شيء وان نحله في وقت واحد .

من ناحية اخرى ، ان تعدد أهداف التنمية التي اتضحت عبر السنين عن طريق المجتمعات الدولية وعدم وجود أولويات من الامور التي تفسد الثقة فيما تحقق من اتفاق عام في الرأى وكل منا في حاجة الى مزيد من الواقعية .

اننا مهتمون باقتراحات مجموعة ال ٧٧ اثناء اللجنة الجامعة الاخيرة . ان هذا الاقتراح يوسع مجال المناقشات بادراج مشكلة الطاقة . وبطبيعة الحال يجب ان نتفق اولا على الهدف من هذه العملية ، وعلى تحديد شروطها ومناهجها .

ويبدو لنا على اية حال ، ان الحوار يجب ان يستمر على اساس من التضامن . بالرغم من اننا لا يمكن ان نستبعد المشاكل الاقتصادية بوجه عام ومشاكل الدول الصناعية بوجه خاص . وان التعجيل بالتنمية لا يمكن ان يكون منفصلا عن تقويم الاوضاع الاقتصادية الدولية واقامة ظروف اقتصادية مواتية للنمو على الصعيد الدولي والنمو في كافة مناطق العالم وبخاصة تلك التي تعاني من التخلف ومن عدم استغلال قدراتها البشرية ومواردها الطبيعية .

هذا الحوار يجب ان يكون جديا وان يكون منظم ويؤدي الى توزيع عادل للحقوق والالتزامات . ولا يمكن ان يكون هناك مثل هذا الحوار مع تجاهل لمشاكل الطاقة ان النفط يمثل ١٥ من المائة من التجارة العالمية . ان ارتفاع اسعاره يفرض على الدول الصناعية نقلا كبيرا للموارد . ويمكن ان نعتبر ان الزيادة الاخيرة في سعر النفط ستؤدي الى فقد حوالي ١ ٪ من الناتج القومي الكلي للمجموعة الأوروبية . وهذا يعني نفقات اضافية تبلغ اكثر من ١٢ بليون دولار . ان نقل الموارد هكذا يبدو جلي الهمية اذا ما تذكرنا ان الدول الصناعية قد خصصت في سنة ١٩٧٨ ٣٢ .٠ في المائة من اجمالي انتاجها القومي للمعونة الحكومية من أجل التنمية .

ان زيادة سعر النفط يؤثر تأثيرا دينا كبيرا على اقتصادنا . انها تلقي عبئا اضافيا على ميزان المدفوعات وبخاصة بالنسبة الى الدول النامية غير المنتجة للنفط . ان التشاور على الصعيد العالمي امر ضروري بالنسبة لكافة نواحي مشكلة الطاقة .

في يوم ٢٧ ايلول / سبتمبر ، استمعت هذه الجمعية الى بيان قيم ، للسيد جوزيه لوبيسز بورتيلو رئيس دولة المكسيك الذي عرض امامنا مشكلة الطاقة بكل ابعادها وحدتها . انني ارحب باقتراحه الذي يبدو متواضعا ، ولكنه واقعي ، والذي يقضي بتشكيل مجموعة عمل مكونة من ممثلي الدول المنتجة للنفط والدول الصناعية ، والدول النامية المستوردة للنفط لوضع اقتراحات معدة في هذا المجال .

وفي رأبي ، ان وضع استراتيجية جديدة وكذلك مواصلة الحوار ، يجب أن يأخذنا فـي الاعتبار ما ذكرته تـوا أماكم . ومن ناحية أخرى ، هناك معطيات وأهداف يجب عدم اغفالها .

ويبدو ان هناك اتفاقا بشأن الأولوية التي توليها البلدان النامية لزيادة وتنوع انتاجها من المواد الغذائية . ان حرصها على توفير سبل العيش لشعوبها وتوفير النقد الأجنبي ، يعتبر من الأهداف التي تحظى بالأولوية بالنسبة اليها . كما ان تطوير الزراعة يوفر فرص العمل في الريف في البلدان النامية ؛ وهذا بدوره مشجع على التصنيع .

ومن الناحية العامة ، فان المجتمع الدولي يعتبر تصنيع البلدان النامية كأحد الأهداف الأساسية لأن هذا التصنيع يعتبر من عوامل النمو السريع .

ولكنني أود أن أؤكد على ان التصنيع لا يمكن أن تـواكبه اجراءات الحماية على المدى الطويل . ان البلدان الصناعية نظرا لأهميتها في التجارة الدولية ، هي التي تتحمل المسؤولية الأولى في تحرير التجارة . ولكن مكافحة الحماية والقيود الجمركية وغير الجمركية ، هي عملية يجب ان تشترك فيها جميع البلدان سواء كانت صناعية أو في سبيلها الى التصنيع .

كما ان الحصول على المواد الخام يجب أن يضمن للجميع . ان تحرير التجارة الدولية هو السبيل الوحيد لتحقيق تكامل البلدان النامية وادراجها في الاقتصاد العالمي .

وفي هذا السياق ، فانه مما يدهشني هو ان الاستثمارات الخاصة التي لا غنى عنها فـي عملية التصنيع ، لم تكن حتى الآن محل اتفاقات في اطار الحوار . ان نقل الموارد الخاصة بالبلدان النامية يتجاوز مرتين حجم المعونة الرسمية السنوية ، سواء كانت في صورة تحويلات استثمارات اجنبية أو اعتمادات بنكية أو تسهيلات ائتمانية . وهذا يتطلب جـوا من الثقة وحماية ملائمة للاستثمارات ، واذنا ما اقتضت الظروف فانها تتطلب أيضا حرية نقل الدخل ، والسماح باستهلاك الديون ، والتعويض المعقول والسريع عن الاستيلاء على الممتلكات ، والمعاملة غير القائمة على التفرقة ، وامكانية اللجوء الى أجهزة التحكيم الدولية المعترف بها من الأطراف المعنية .

أما بالنسبة الى المعونة الرسمية من أجل التنمية ، فاننا نقدر الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، لزيادة نقل مواردها ، لكن مثل هذه المعونة الرسمية لها حدودها . ان السعي الى حسن استخدامها امر ضروري . وبهذه الروح أليس من المهم بمكان أن نأخذ في الاعتبار تنوع البلدان النامية ؟

أليس من الانصاف أن توجه المعونة الرسمية من أجل التنمية نحو البلدان الأقل حظاً بحيث ترضى احتياجاتها الأساسية ؟

وأخيراً ، لا يمكن أن ننسى حقيقة ان نقل الموارد لن يتأتى الا في اطار نمو الاقتصاديات الوطنية . ان انتشار التضخم في البلدان الصناعية وازدياد البطالة اليوم ، يعتبران من العقبات التي يجب التغلب عليها .

” ان أسبقية النفس البشرية ، والسلام والعدالة ” هي الموضوعات التي تمت معالجتها أثناء زيارة قداسة البابا جون بول الثاني للأمم المتحدة . وهذه هي الخطوط العريضة التي يندرج تحتها عمل الأمم المتحدة .

ان منظماتنا يمكن أن تسهم في تحديد معالمها . ان المناقشات الجوهرية تدور هنا ، وعلى سبيل المثال : تعريف نوع المجتمعات والحقوق التي يجب الدفاع عنها ، وكذلك اقامة نظام اقتصادى جديد .

ان تحقيق جميع هذه الأغراض لن يتم ، الا بتوفر الارادة السياسية الموحدة ، والا فان عدم الاستقرار سوف يسود العالم . ربما يكون التاريخ مأساة طويلة ، ولكن فيما يخصني أود ان أشرك فولتير الرأى القائل ” ان العالم يسير ببطء نحو الحكمة ” .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣ / ١